

أ.د./ عبد المنعم أحمد الدردير

الإحصاء البيارمي والآبارامي

في اختبار فرض البحوث المفسيّة والتربوية والاجتماعيّة

الإحصاء البياري المصري واللاباري

في اختبار فرضية البُحوث النفسيّة والتربويّة والاجتماعيّة

أ.د. عبد المنعم أحمد الدردير

أستاذ ورئيس قسم عالم النفس التربوي
كلية التربية بقنا - جامعة جنوب الوادي

حـالـة الكـتب

عالم الكتب

، نشر، توزيع، طباعة

❖ الإدارة :

16 شارع جواد حسني - القاهرة
تليفون : 3924626
فاكس : 002023939027

❖ المكتبة :

38 شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة
تليفون : 3926401
ص . ب 66 محمد فريد
الرمز البريدي : 11518

❖ الطبعة الأولى

م 1426 - - 2006

❖ رقم الإياع 16909 / 2005

❖ الترقيم الدولي I.S.B.N

977- 232- 479 - 2

❖ الموقع على الإنترنت : WWW.alamalkotob.com

❖ البريد الإلكتروني : info@alamalkotob.com



وعلمن ما لم تكن تعلم

صدق الله العظيم

إهداء

إلى

والدى العزير ... أطال الله فى عمره

وأبنائى :

عمر بالثانوية العامة

نرما بالثانوية العامة

عصام بالاعدادية

عبد الرحمن بالابتدائية

أهدي إليهم جميعاً هذا الكتاب تقديراً وعرفاناً بالجميل

المؤلف

أ. د / عبد المنعم أحمد الدردير

Email: Eldardeer82@yahoo.com

تنویه

الأمثلة التي تم عرضها في هذا
الكتاب لتوضيح طريقة الحل فقط

المؤلف

فهرس المحتوى

الصفحات

٣ الآية القرآنية :
٥ الإهداء :
٧ تحذير :
٩ تسلویہ :
١٥ - ١١ الفهرس :
١٨ - ١٧ تقديم :

الفصل الأول العينات والاختبارات الإحصائية

٣٤-٢١ أولاً : العينات :
٢٢-٢١ ١- مفهوم العينة
٢٨-٢٢ ٢- اختيار العينة
٢٢-٢٢ أ - تحديد المجتمع الأصلي للدراسة
٤٢ ب- تحديد أفراد المجتمع الأصلي للدراسة
٢٤-٢٣ ج- اختيار عينة ممثلة
٤٤ د - حجم العينة المناسب
٤٤ (١) تجسس أو تبيان المجتمع الأصلي
٤٤ (٢) أسلوب البحث المستخدم
٤٥ (٣) درجة الدقة المطلوبة
٢٨-٢٥ (٤) الطريقة الإحصائية
٣٢-٢٨ ٣- أنواع العينات
٣١-٢٨ أ - العينات العشوائية
٤٩ (١) العينة العشوائية البسيطة
٣٠-٢٩ (٢) العينة العشوائية الطيفية
٣١-٣٠ (٣) العينة العشوائية المنتظمة
٣٢-٣١ ب - العينات غير العشوائية
٤١ (١) عينة الصدفة
٣٢-٣١ (٢) العينة الحصصية
٤٢ (٣) العينة الغرضية أو القصدية

الصفحات

٣٤-٣٢	٤. إحصاءات العينة
٣٣	أ - الخطأ المعياري للمتوسط
٣٣	ب- الخطأ المعياري للوسيط
٣٤	ج- الخطأ المعياري للاختلاف المعياري
٣٤	د - الخطأ المعياري للنسبة
٣٤	هـ- الخطأ المعياري لمعامل الارتباط
٣٩-٣٥	ثانية: الاختبارات الإحصائية
٣٦-٣٥	١. الاختبارات الإحصائية البارامترية
٣٩-٣٦	٢. الاختبارات الإحصائية البارامترية

الفصل الثاني الفرض

٤٤-٤٣	١. مفهوم الفرض
٤٥-٤٤	٢. صياغة الفروض
٥٠-٤٥	٣. أنواع الفروض
٤٥	أ - فروض مباشرة
٤٦-٤٥	(١) فروض موجهة
٤٦	(٢) فروض غير موجهة
٥٠-٤٦	ب- فروض صفرية
٥١-٥٠	٤. الفروض وعلاقتها بالحقائق والنظريات والقوانين
٥٢-٥١	٥. بناء الفروض
٥٤-٥٢	٦. اختبار الفروض
٥٤	٧. متى يمكن قبول الفرض ؟
٥٥-٥٤	٨. متى يتخلّى الباحث عن فرضه ؟
٥٦-٥٥	٩. أنواع القرارات الإحصائية
٥٨-٥٦	١٠. خصائص الفروض الجيدة
٥٧-٥٦	١- معقولية الفروض
٥٧	ب- قابلية الفروض للاختبار
٥٧	ج- قدرة الفروض على تفسير الظاهرة موضوع البحث
٥٨-٥٧	د - انساق الفروض كلياً أو جزئياً مع النظريات القائمة
٥٨	هـ- أن تحدد الفروض العلاقات بين المتغيرات
٥٩-٥٨	و - بساطة الفروض
٥٩	١١. أهمية استخدام الفروض

الفصل الثالث

اختبار الفروض الفارقة بالإحصاء الباراميترى

٦٤-٦٣	أولاً: النسبة الموجبة
٦٤-٦٣	١- النسبة الموجبة لمتوسطين مرتبطين
٦٤	٢- النسبة الموجبة لمتوسطين غير مرتبطين
٨٠-٦٤	ثانياً: اختبار «ت»
٦٨-٦٦	١- عندما تكون عينتا البحث غير مرتبطتين وغير متساويتين في الحجم (ن _١ ≠ ن _٢)
٧٠-٦٨	٢- عندما تكون عينتا البحث غير مرتبطتين ومتتساوietين في الحجم (ن _١ = ن _٢)
٧٣-٧٠	٣- حساب الفرق بين متوسطين مرتبطين أو لعنة واحدة
٧٦-٧٣	٤- حساب الفرق بين متوسطي عينتين غير متجانستين (ع _١ ≠ ع _٢) وغير متساوietين (ن _١ ≠ ن _٢)
٨٠-٧٦	• حجم التأثير في حالة استخدام اختبار «ت»
٧٨-٧٧	١- مربع معامل إيتا (η^2)
٧٨	٢- مربع أوميجا (ω^2)
٨٠-٧٨	٣- معادلات كوهن Cohen لحساب حجم التأثير
٧٩-٧٨	أ - حجم التأثير لعينتين مستقلتين (ن _١ ≠ ن _٢)
٨٠-٧٩	ب - حجم التأثير لعينتين غير مستقلتين (عينة واحدة)
٨٦-٨١	ثالثاً: تحليل التباين أحادي الاتجاه
٨٦-٨٢	١- تحليل التباين بين مجموعتين
٨٦	٢- تحليل التباين بين ثلاث مجموعات
٩١-٨٧	• المقارنات المتعددة بين المجموعات
٨٨-٨٧	أ - اختبار توكي
٩٠-٨٨	ب - طريقة شيفيه
٩١	ج - اختبار أدنى فرق دال (LSD)
١٠١-٩١	٣- تحليل التباين من الدرجات الخام مباشرة
١٠٨-١٠٤	رابعاً: تحليل التباين المتعدد
١٠٩	• العلاقة بين اختبار «ت» وتحليل التباين
١١٠-١٠٩	• حجم التأثير في حالة استخدام تحليل التباين
١١٨-١١١	خامساً: تحليل التفاضل

الفصل الأول

العينات والاختبارات الإحصائية

الفصل الأول

العينات والاختبارات الإحصائية

أوّل العينات : Samples

١- مفهوم العينة :

يُعد اختيار الباحث للعينة *Sample* من الخطوات والمراحل المهمة للبحث ، فالاهتمام بأمر العينة وطريقة اختيارها في غاية الأهمية إذا أردنا نتائج صحيحة ، ولا شك أن الباحث يفكر في عينة البحث منذ أن يبدأ في تحديد مشكلة البحث وأهدافه ، لأن طبيعة البحث وفرضيه وخطته تتحكم في خطوات تنفيذه واختيار عينته وأدواته مثل : الاستبيانات ، الاختبارات ، قوائم الملاحظة ، وغيرها .

فالآهداف التي يضعها الباحث لبحثه ، والإجراءات التي سيسخدمها ستحدد طبيعة العينة التي سيختارها ، هل سيأخذها عينة واسعة وممتلة أم عينة محدودة ؟ هل سيطبق دراسته على كل الأفراد أم يختار قسمًا منهم فقط ؟ إن الباحث الذي يبحث في دراسة ظاهرة ما أو مشكلة ما ، فإنه يحدد جمهور بحثه ، أو مجتمع بحثه حسب الموضوع ، أو الظاهرة ، أو المشكلة التي يختارها ، فما المقصود بمجتمع البحث ؟

مجتمع البحث *Population* يعني جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث ، فإذا كان الباحث يدرس مشكلات الأمر الريفي في مصر فإن مجتمع بحثه هو الأسر الريفية في مصر كافية ، وإذا كان يدرس مشكلات طلاب المرحلة الثانوية فإن مجتمع بحثه هو طلاب المدارس الثانوية ، وإذا كان يدرس الأمثل الشعبية فإن مجتمع بحثه هو الأمثل الشعبية ، وإذا كان يدرس الشيكات السياحية فإن مجتمع بحثه هو الشيكات السياحية ، وإذا كان يدرس أجهزة التليفزيون الملون فإن مجتمع بحثه هو جميع أجهزة التليفزيون الملون .

إن مجتمع البحث هو جميع الأفراد أو الأشخاص أو الأشياء الذين يكونون أو التي تكون موضوع مشكلة البحث ، فتحديد مجتمع البحث ووضعه في ذهن الباحث قبل بدء بحثه أو دراسته أمر بالغ الأهمية حتى لا تخرج الاستنتاجات والتوصيات عن حدودها ، ولكن هل يستطيع الباحث أن يدرس جميع أفراد مجتمع البحث ؟

لو افترضنا أن باحثاً يريد أن يدرس مشكلات طلاب كليات المجتمع ، فإن مجتمع البحث هنا هو جميع الطلاب في جميع كليات المجتمع ، فهل من المفروض أن يدرس الباحث كل الطلاب ؟ هل يستطيع ؟ هل يمتلك الوقت الكافي ؟ هل يحتاج إلى دراسة كل الطلاب ؟

فطلاب كليات المجتمع في مصر يزيدون عن ثمانين ألف طالب ، وهو مجتمع ضخم لا يستطيع الباحث أن يدرسه كله فماذا يفعل إذن ؟

فالباحث عليه أن يختار جزءاً من مجتمع البحث نسميه عينة البحث إنه في مثل هذه الحالة يشبه الطبيب الذي يحلل دم المريض ، إنه لا يحلل دم المريض كله إنما يأخذ عينة صغيرة فقط ، ولا شك أن لهذه العينة الصغيرة نفس خصائص دم المريض كله ، فالطبيب لا يحتاج لتحليل كل الدم ، ولا ضرورة لذلك . وكذلك الباحث لا يحتاج إلى دراسة أحوال ومشكلات كل طلاب كليات المجتمع بل يختار جزءاً منهم أو عينة منهم ، وبالتالي فإن من الأساليب التي تدفع الباحث إلى اختيار عينة بدلاً من دراسة المجتمع كله هي :

أ - إن دراسة مجتمع البحث الأصلي كله تتطلب وقتاً طويلاً وجهداً شاقاً وتكليف مادية مرتفعة .

ب- لا حاجة لدراسة المجتمع الأصلي كله ، فالعينة التي يختارها منه تحقق أهداف البحث .

ومن هنا يتضح الفرق بين مجتمع البحث والعينة ، فالعينة تمثل المجتمع الأصلي ، وتحقق أغراض البحث ، وتغنى الباحث عن مشكلات دراسة المجتمع الأصلي ، وهكذا تعرف العينة بأنها جزء من مجتمع البحث الأصلي ، يختارها الباحث بأساليب مختلفة ، وتضم عدداً من أفراد المجتمع الأصلي ، أي أن مجتمع البحث أعم وأشمل من عينة البحث .

٢. اختيار العينة :

تتم عملية اختيار العينة بالخطوات التالية :

أ - تحديد المجتمع الأصلي للدراسة : يقوم الباحث في هذه الخطوة بتحديد المجتمع الأصلي لدراسته تحديداً دقيقاً ، فإذا أراد الباحث دراسة مشكلات

طلاب الجامعة في مصر عليه أن يحدد مجتمع البحث الأصلي ، هل هو جميع طلاب كليات المجتمع الحكومية والخاصة ؟ هل هو جميع طلاب السنة الأولى والسنة الثانية ؟

بـ- تحديد أفراد المجتمع الأصلي للدراسة ، وإعداد قائمة بأسماء جميع الأفراد : وهذا يتم بعد تحديد المجتمع الأصلي بدقة ، فإذا حدد الباحث مجتمعه الأصلي بأنه طلاب المهن الهندسية في الكليات الخاصة ، فإن عليه أن يعد قائمة بأسماء الطلاب الملتحقين في هذه المهن ، وقد يلجأ إلى سجلات وزارة التربية أو سجلات الكليات نفسها حيث تحتوى هذه السجلات على قائمة بأسماء الطلاب ، ويحذّر الباحث من اللجوء إلى سجلات غير كاملة أو سجلات قديمة ، أو سجلات الناجحين فقط بل عليه أن يتأكد من أن السجلات كاملة تماماً وشاملة وحديثة .

جـ- اختيارات عينة مماثلة : بعد تحديد القائمة التي تحتوى جميع أفراد المجتمع الأصلي يقوم الباحث باختيار عينة مماثلة من هذه القائمة ، فإذا كان أفراد المجتمع متباينين فإن أي عدد منها يمثل المجتمع الأصلي ، أما إذا كان الأفراد متباينين فلابد من اختيار عينة وفق شروط معينة بحيث تمثل أفراد المجتمع الأصلي كافة ، ويحذّر الباحث من التسرع في اختيار العينة فإذا كان المجتمع الأصلي هو طلاب المهن الهندسية في الكليات الخاصة فإن عليه أن يتتأكد من سجلات هذه الكليات من النواحي التالية :

- هل ترتيب هذه الكليات أسماء المسجلين حسب أعمارهم ؟
- هل ترتيبهم حسب تفوقهم ؟

في مثل هذه الحالات لا يجوز أن يختار الباحث أسماء أول ١٠٠ طالب في السجل ، لأن هذا يعني أنه اختار الطلاب الصغار في السن أو الطلاب المتفوقين فقط ، وأن العينة التي اختارها الباحث ليست عينة مماثلة لكل الطلاب ، إن العينة العشوائية السليمة هي العينة التي تمثل المجتمع الأصلي للدراسة تمثيلاً دقيقاً ، وتحقق ذلك في ضوء شرطين هما :

• إذا سُحبَت عينٌ من مجتمع فإن كلَّ فردٍ في العينة ينْبغي أن تكون له فرصة متكافئة لأنَّ يُنتَقَى في هذه العينة .

• انتقاء أيِّ فردٍ في العينة لا يؤثِّر على انتقاء فردٍ آخر ، أيِّ لا نستطيع التنبؤ بالفرد الذي يُنتَقَى من معرفتنا لفردٍ آخر تم انتقاوته ، ونسمى هذه الخاصية خاصية الاستقلال *Independence* .

د - حجم العينة المناسب :

يتحدد الحجم المناسب للعينة من خلال العوامل التالية :

(١) تجانس أو تباين المجتمع الأصلي :

إن المجتمع الأصلي المتتجانس يسهل على الباحث اختيار العينة ، لأنَّ أي عدد من أفراده مهما كان قليلاً يمثل المجتمع الأصلي كله ، إن سنتيمتراً واحداً من الماء يمكن أن يمثل بمنأى كاملاً ، كما أن نقطة دم واحدة يمكن أن تمثل الدم كله ، أما إذا كان المجتمع الأصلي متبايناً فإن ذلك يعني صعوبة في اختيار العينة الممثلة ، كما يعني ذلك زيادة في حجم العينة حتى تمثل المجتمع الأصلي المتباين كله ، فإذا كان المجتمع الأصلي لبحث ما هو طلاب المهن الهندسية في الكليات الخاصة ، فإن هذا المجتمع متباين بين طلاب السنة الأولى والسنة الثانية ، بين طلاب متوففين وآخرين غير متوففين ، بين طلاب يملئون خارج أوقات الدراسة وطلاب متفرغين ... الخ ، وهذا يعني أن العينة لكي تكون ممثلة لابد وأن تشمل أفراداً من كل هذه الفئات .

(٢) أسلوب البحث المستخدم :

إن أسلوب البحث المستخدم يؤثِّر على اختيار العينة ، فهل يستخدم الباحث الأسلوب المسحى أم التجريبى ؟ وما نوع التصميم التجريبى الذى سيسْتَخدِمه ؟ إن الدراسات المسحية تتطلب عينة ممثلة وكافية ، كما أن بعض التصميمات التجريبية تتطلب وجود مجموعات تجريبية وضابطة متعددة ، وهذا يعني الحاجة إلى اختيار حجم كبير للعينة .

(٣) درجة الدقة المطلوبة :

إن الباحث الذى يريد الحصول على نتائج دقيقة لابد وأن يعتمد على عينة كبيرة الحجم تعطى الثقة لعميم نتائجه على المجتمع الأصلى الكبير .

(٤) الطريقة الإحصائية :

وضع بعض العلماء المهتمين بالعينات وتصميم التجارب أيضاً بعض الأسس لاختيار العينة المناسبة لأى بحث علمي ، ومنها : أن تمثل العينة المجتمع المأخوذة منه تمثيلاً دالاً عند مستوى ثقة ٩٥ % ، أو ٩٩ % (مستوى دلالة ٠٠٠١ أو ٠٠٠٥) ، وتحديد قوة الاختبار الإحصائى المستخدم (خطأ التقدير المسموح به) ، أو خطأ النوع الثاني *Type II Error* الذى يدل على احتمال القبول لفرض صفرى خاطئ ، أو الخطأ السالب الذى يحدث عندما يكون القرار قبول الفرض الصفرى وهو فى الحقيقة يجب رفضه .

وقد حدد (Freund & Wilson, 1997) الحد الأدنى لحجم العينة المناسب لإجراء البحوث والدراسات والذى يتم حسابه من المعادلة الآتية :

$$n = \left(\frac{\delta}{\epsilon} \right)^2 \times \frac{1}{q}$$

حيث أن :

ن = حجم العينة المناسب (عدد الأفراد) ، ع' = النباين

خ = حجم الخطأ فى التقدير المسموح به أو حدود الثقة

ذ = الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الثقة أو الدلالة

فإذا كان المتغير ثانى التصنيف مثل : (متعلم ، غير متعلم) ، أو (ريف ، حضر) ، فلن النباين $(\text{ع}') = q (1 - q)$ ، حيث أن (q) تمثل النسبة المئوية للمتغير ثانى المجتمع ، أو التصنيف .

أما إذا كان المتغير متصلًا فلننا نحسب قيمة النباين من الدرجات المتوقعة للمتغير ، ونحدد مستوى الثقة المرغوب ، وكذلك حجم خطأ التقدير المسموح به ، ثم نحسب الحجم المناسب للعينة .

مثل للمتغير الثنائي :

إذا كان المتغير الثنائي (ريف - حضر) ، وكانت نسبة الريف في المجتمع ٧٥ % فإن نسبة الحضر = ١ - ٠,٧٥ = ٠,٢٥ وباستخدام مستوى ثقة ٩٥ % ، وحجم خطأ ٠,١ فإن :

$$n = \left(\frac{1,96}{0,1} \right)^2 \times 0,25 \times 0,75 = 72 \text{ فرداً تقريباً}$$

وهذه العينة تنقسم إلى : ٧٢ × ٠,٧٥ = ٥٤ فرداً من الريف ؛ ٧٢ × ٠,٢٥ = ١٨ فرداً من الحضر .

وإذا كان لدينا متغير تصنفي آخر في الدراسة ، مثل : المستوى الاقتصادي الاجتماعي ، وكان المستوى المرتفع = ٠,٢٠ ، والمستوى المنخفض = ٠,٨٠ فإن حجم العينة المناسب للمستوى الاقتصادي - الاجتماعي = $\left(\frac{1,96}{0,1} \right)^2 \times 0,20 \times 0,80 = 61$ فرداً وتنقسم إلى : ٦١ × ٠,٢٠ = ١٢ فرداً من المستوى المرتفع ، ٦١ × ٠,٨٠ = ٤٩ فرداً من المستوى المنخفض .

مثل للمتغير المتصل :

أراد باحث تحديد حجم العينة المناسب لإجراء دراسة تجريبية ، فما حجم العينة المناسب لدراسته ؟

لم يحدد المثال السابق تباين الدرجات ، أو مستوى الثقة المطلوب ، فإذا فرضنا أن مستوى الثقة ٩٥ % ، وأن الدرجات تتراوح فيما بين ٢٠ ، ٤٠ درجة ، وحدود خطأ التقدير المسموح به هو ٤ ، فإنه يمكن وضع تقدير للاتحراف المعياري (ع) باستخدام ربع مدى الدرجات $(40 - 20) = \frac{40}{4} = 10$

$$n = \left(\frac{1,96}{4} \right)^2 \times 10^2 = (10)^2 \times (0,025) = 25 \text{ فرداً}$$

وإذا أراد الباحث تقليل حدود خطأ التقدير المسموح به من ٤ إلى ١ فإن حجم العينة (ن) يزداد ، ويصبح مساوياً $[(10)^2 \times (0,025)] = 384$ فرداً تقريباً .

أما حجم العينة اللازم لاختبار فرض من الفروض يعتمد على النباين ومستوى الثقة وقوة الاختبار الإحصائي ، والفرق بين قيمتي المتوسطين الفعلي والمفترض ، ويتم حساب حجم العينة المناسب في هذه الحالة من المعادلة :

$$ن = \frac{ذ_١ + ذ_٢}{خ} \times ع$$

حيث أن :

ذ_١ = الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة المحدد ، أو خطأ النوع الأول *Type I Error* احتمال الرفض الخاطئ لفرض صفرى صحيح ، أو الخطأ الموجب الذى يحدث عندما يكون القرار رفض الفرض الصفرى وهو فى الحقيقة لا يجب رفضه) .

ذ_٢ = الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى قوة الاختبار الإحصائى ، أو خطأ النوع الثانى .

خ = الفرق بين قيمتي المتوسطين الفعلى والمفترض .

ع = تقدير الانحراف المعياري

فإذا كان مستوى الثقة ٩٥ % وقررنا أن الخطأ المسموح به ، أو خطأ النوع الثانى $\beta = 10\%$ ، وكان المتوسط الفعلى = ٣٧ ، والمتوسط المفترض = ٣٥ ، وقوة الاختبار الإحصائى = ٩٠ % ، فإن : خ = ٢ ، ع = ١٠ ، ذ_١ = ١,٦٤٥ ، ذ_٢ = ١,٢٨٢ عند مستوى ٠,٠٥ ، ذ_٢ = ١,٢٨٢ .

$$ن = \frac{1,282 + 1,645}{2} \times (10)^2 = 214 \text{ فرداً}$$

وهذا يدل على أنه إذا أخذنا عينة حجمها ٢١٤ فرداً فلتا نتوقع رفض الفرض بأن المتوسط = ٣٥ إذا كان المتوسط الفعلى ≤ 37 بمستوى ثقة ٩٠ % .

فالعينة الصغيرة هي التي يقل عدد أفرادها عن ٢٥ فرداً ، أما العينة الكبيرة فهي التي يزيد عدد أفرادها عن ١٠٠ فرد ، ويوجد نسبة اتفاق بين العديد من العلماء فى مجال الدراسات النفسية والتربوية بأن تكون العينة ≥ 30 فرداً مختارة عشوائياً وممثلة للمجتمع الأصلى ، وكلما كان حجم العينة أكبراً ، كلما كان التعميم

على المجتمع أكثر ثباتاً وأكثر دقة ، إضافة إلى زيادة قوة الاختبار الإحصائي المستخدم ، وقد تكون العينة صغيرة إلا أنها أكثر تمثيلاً *Representative* لخصائص الأصل الذي اشتقت منه ، كما أن العينات العشوائية يمكن تعليم نتائجها على الأصل الكلي المأخوذة منه هذه العينات ، فالعينات الطبقية العشوائية تتضمن التمثيل والمعصافة معاً .

٣- أنواع العينات : *Kind of Samples*

يمكن التعرف على أسلوبين لاختيار العينة هما أسلوب العينة العشوائية ، أو الاحتمالية *Random Sample* ، وأسلوب العينة غير العشوائية *Non Random Sample* ففي أسلوب العينة العشوائية يختار الباحث أفراداً ممثلين للمجتمع الأصلي لكنه يستطيع تعليم النتائج على المجتمع الأصلي كله وفي هذه الحالة يكون جميع أفراد المجتمع الأصلي لبحثه معروفين ومحددين ، فالتمثيل هنا يكون دقيقاً ، أما في أسلوب العينة غير العشوائية فيمكن استخدامه في حالة عدم معرفة جميع أفراد المجتمع الأصلي ، وبالتالي تكون العينة غير ممثلة للمجتمع بشكل دقيق ولا تتطابق نتائج الدراسة على كل أفراد المجتمع ، وفيما يلى توضيح لهذين الأسلوبين مع تحديد أنواع العينات التي تدرج تحت كل منهما :

أ. العينات العشوائية : *Random Samples*

يقوم الباحث باستخدام أسلوب العينة العشوائية كما ذكرنا حين يكون جميع أفراد المجتمع الأصلي معروفين ، فإذا كان المجتمع الأصلي للدراسة هو طلاب المهن الهندسية في الكليات الخاصة ، فإن جميع أفراد هذا المجتمع معروفون تماماً ومسجلون في قوائم تشمل جميع أفراد المجتمع ، وبالتالي نتمكن من اختيار عينة تمتثلهم ، والطريقة المناسبة للاختيار هي الطريقة العشوائية ، ويتم الاختيار العشوائي وفق شرط محدد لا وفق الصدفة ، وهذا الشرط هو : أن تتوفر لدى كل فرد من أفراد المجتمع الأصلي الفرصة المكافلة لكل فرد آخر في أن يتم اختياره للعينة دون أي تحيز ، أو تدخل من قبل الباحث ، وهناك عدة أشكال للعينة العشوائية هي :

(١) العينة العشوائية البسيطة : *Simple Random Sample*

يتم اختيار العينة العشوائية البسيطة في حالة توفر شرطين أساسيين هما : الأول أن يكون جميع أفراد المجتمع الأصلي معروفين ، والثاني أن يكون هناك تجانس بين هؤلاء الأفراد ، ففي مثل هذه الحالة يعمد الباحث إلى اختيار عينة عشوائية بسيطة وفق الأساليب التالية :

- القرعة حيث يتم ترقيم أفراد المجتمع الأصلي ووضع الأرقام في صندوق خاص ويتم سحب الأرقام حتى تستكمل العدد المناسب للعينة .

- جداول الأرقام العشوائية : وهي عبارة عن جداول يوجد بها أرقام عشوائية كثيرة يختار الباحث منها سلسلة من الأرقام العمودية أو الأفقية ، ثم يختار من المجتمع الأصلي الأفراد الذين لهم نفس الأرقام التي اخترناها من جداول الأرقام العشوائية ، ويكون هؤلاء الأفراد هم العينة المختارة .

ويتضح أن اختيار هذه العينة العشوائية البسيطة يبدو سهلاً ولكن ذلك يتطلب جهداً وقتاً طويلاً ، كما أنها لا نضمن أن تكون هذه العينة ممثلة بدقة للمجتمع الأصلي .

(٢) العينة العشوائية الطبقية : *Stratified Random Sample*

عرفنا أن العينة العشوائية البسيطة تختار في حالة واحدة هي تجانس جميع أفراد المجتمع الأصلي وبذلك نضمن تمثيل هذه العينة لمجتمعها الأصلي ، ولكن هذا التجانس بين أفراد المجتمع الأصلي قد لا يكون دائماً ، وأن أفراد هذا المجتمع قد يكونون متباينين ، فإذا كان باحث ما يريد أن يدرس اتجاهات الطلاب الملتحقين بالمهن التعليمية نحو دراستهم فإن بإمكانه أن يعتبر أن المجتمع الأصلي هنا - وهو الطلاب الملتحقين بالمهن التعليمية - هو مجتمع يضم أفراداً متباينين ، لأن نظرتهم إلى دراستهم التي يدرسونها أو يحتاجون إليها تكون متقلبة ، وبالتالي يمكن أن يختار الباحث عينة عشوائية بسيطة تمثلهم جميعاً ، أما إذا أراد هذا الباحث

أن يدرس مشكلات الطلاب الملتحقين بالمهن التعليمية فإنه هنا أمام مجتمع الطلاب الملتحقين بالمهن التعليمية وهو غير متوازن لأن مشكلات الطلاب في هذه الحالة تتأثر بال النوع - ذكوراً وإناثاً - وتتأثر بالعمر ، أقل من عشرين عاماً وأكثر من عشرين عاماً ، وتتأثر بالمستوى الاجتماعي للطلاب ، كما تتأثر بعوامل اجتماعية واقتصادية متعددة ، فالمجتمع في هذه الحالة لا يضم أفراداً متباينين بل يضم طبقات أو فئات متعددة ومتباينة حيث يمكن أن نلاحظ الفئات التالية :

- طلاب السنة الأولى وطلاب السنة الثانية .
- الطلاب الذكور والطالبات الإناث .
- الطلاب المتفوقون وغير المتفوقين .
- الطلاب من مستويات اجتماعية مختلفة .

وفي مثل هذه الحالة لابد أن تكون العينة ممثلة لجميع هذه الطبقات وبذلك نختار عينة طبقية عشوائية ، فكيف يتم الاختيار ؟ إن على الباحث أن يقوم بما يلى :

أولاً : أن يحدد الفئات المختلفة في المجتمع الأصلي .
ثانياً : أن يحدد عدد الطلاب في كل فئة .

ثالثاً : أن يختار من كل فئة عينة عشوائية بسيطة تمثلها مراعياً في ذلك نسبة ثابتة من كل فئة بحيث تمثل كل فئة بعدد من الأفراد متناسباً مع حجم هذه الفئة .

(٣) العينة العشوائية المنتظمة : *Systematic Random Sample*

وهي شكل من أشكال العينة العشوائية يتم اختيارها في حالة تجسس المجتمع الأصلي ، فإذا كان المجتمع الأصلي مكوناً من ٢٠٠ طالب ونريد أن نختار عينة عشوائية منتظمة مكونة من عشرين طالباً فلتنا نقسم $20/200$ فتكون المسافة بين الرقم الذي نختاره والرقم الذي يليه (١٠) ثم نختار الرقم الأول عشوائياً ولتكن ٦ وبذلك تكون العينة مكونة من الطلاب الذين يعطون الأرقام التالية : ٦ ، ١٦ ، ٢٦ ، ، ١٨٦ ، ١٩٦ .

فهذه العينة تسمى منتظمة لأننا اخترنا مسافة ثابتة منتظمة بين كل رقم والرقم الذي يليه ، ولكن تعاب هذه العينة بأن تمثيلها ليس دقيقاً خاصة إذا أجريت في مجال البحوث الاجتماعية ، فلو افترضنا أننا نجري دراسة على سكان المنازل المكونة من شقق فإن لكل منزل مجموعة من الشقق لها أرقام خاصة ، فقد لا تحوي العينة أية أرقام للشقق الأرضية أو الشقق العليا وهذا ما يبعد هذه العينة عن التمثيل الدقيق .

بـ العينات غير العشوائية :

تستخدم العينة العشوائية إذا كان أفراد المجتمع الأصلي معروفي تماماً كما هو الحال في طلاب المهن التعليمية أو مجتمع المهندسين أو العمال ، ولكن هناك دراسات يصعب تحديد أفراد المجتمع الأصلي لها مثل دراسة أحوال المدمنين أو المنحرفين أو المتهربين من الضرائب ، إن مثل هذه المجتمعات ليست محددة وأفرادها ليسوا معروفيين فلا نستطيعأخذ عينة عشوائية منهم بحيث تمثلهم بدقة ، فيعمد الباحث إلى أسلوب العينة غير العشوائية ويختار عينة حسب معايير معينة يضعها الباحث ، فالباحث هنا يتدخل في اختيار العينة ويقرر من يختار ومن يهمل من المجتمع الأصلي للدراسة ، ولهذا الأسلوب ثلاثة أشكال من العينات :

(١) عينة الصدفة : *Accidental Sample*

يختار الباحث عدداً من الأفراد الذين يقابلهم بالصدفة ، فإذا أراد الباحث أن يدرس موقف الرأي العام من قضية ما فإنه يختار عدداً من الناس يقابلهم بالصدفة من خلال ركوبه للسيارة ، أو وقوفه عند البائع ، أو في زاوية الطريق ، ويؤخذ على هذه العينة أنها لا يمكن أن تمثل المجتمع الأصلي بدقة ، ومن هنا يصعب تعميم نتائج البحث على المجتمع الأصلي كله .

(٢) العينة الحصرية : *Quota Sample*

هي عينة سهلة يمكن اختيارها بسرعة وسهولة حيث يقوم الباحث بتقسيم مجتمع الدراسة إلى فئات ، ثم يختار عدداً من أفراد كل فئة بحيث يتناسب مع حجم هذه الفئة ، فإذا أراد بباحث أن يدرس موقف الرأي العام من قضية سياسية ، فإنه يعمد إلى تقسيم الناس إلى فئات مثل : الطلاب ،

العمال ، المحامين ، الأطباء ... السخ ، ثم يختار من كل فئة عدداً من الأفراد ، إن هذه العينة تشبه العينة الطبقية العشوائية لكنها تختلف عنها في أن الباحث في العينة العشوائية لا يختار الأفراد كما يريد ، بينما في العينة الحصصية يقوم الباحث بهذا الاختيار بنفسه دون أن يلزم نفسه بآلية شروط فيتصل مع من يريد من الطلاب ، أو المحامين ، أو العمال ، وبذلك لا تكون العينة مماثلة لمجتمعها تمثيلاً دقيقاً .

(٣) العينة الغرضية أو القصدية : *Purposive Sample*

يقوم الباحث باختيار هذه العينة اختياراً حرّاً على أساس أنها تحقق أغراض الدراسة التي يقوم بها ، فإذا أراد باحث ما أن يدرس تاريخ التربية في مصر فإنه يختار عدداً من المربين كبار السن كعينة قصدية تحقق أغراض دراسته ، إنه يريد معلومات عن التربية القيمة في مصر ، وهؤلاء الأشخاص يتحققون له هذا الغرض فلماذا لا يأخذهم كعينة ؟ إذاً ليس من الضروري أن تكون العينة مماثلة لأحد . فالباحث في مثل هذه الحالة يقدر حاجته إلى المعلومات ويختار عينته بما يحقق له غرضه .

٤. إحصاءات العينة : *Sample Statistics*

إذا تيسر لنا قياس جميع أفراد الأصل الكلّي بحيث نستطيع في الواقع حساب الإحصاء الوصفي (مقاييس النزعة المركزية ، مقاييس التشتت) ، لهذا الأصل مثلاً كما نفعل مع العينات فإننا نحصل على ما يطلق عليه الإحصائيون البارامترات (المعلمات) *Parameters* التي لها وجودها سواء حسبناها أم لم حسبها ، أي أن المعلمات يقصد بها الخواص الإحصائية لمجتمع البحث مثل متوسط الأصل ، الانحراف المعياري للأصل ، وغيرها . أما القيم المناظرة المحسوبة من بيانات العينات فتسمى الإحصاءات ومفرداتها إحصاءات *Statistic* التي يقصد بها الخواص الإحصائية للعينة ، وتسمى أحيلاتاً تقديرات *Estimates* مثل : متوسط العينة ، والانحراف المعياري للعينة ، وغيرها ، ونقصد بإحصاءات العينة هنا الإحصاء الاستدلالي للإحصاء الوصفي للعينة مثل : الخطأ المعياري للمتوسط ($\sigma_{\bar{x}}$) ، الخطأ المعياري للوسيط (σ_x) ، الخطأ المعياري للانحراف المعياري (σ_{σ_x}) ، والخطأ المعياري للنسبة ، وغيرها .

وينبغي أن يتميز إحصاء العينة بالخصائص التالية :

- عدم التحيز *Unbiasedness* : ونقصد بذلك أن القيمة المتوقعة لهذا الإحصاء (متوسط جميع العينات العشوائية الممكنة ذات حجم معين) ، ينبع أن تساوى قيمة بارامتر المجتمع .
- الاتساق *Consistency* : ويعنى به أن قيمة هذا الإحصاء تقترب تدريجياً من قيمة بارامتر المجتمع كلما زاد حجم العينة .
- الفاعلية النسبية *Relative Efficiency* : أى أنه إذا توافر اختباران إحصائيان غير متحيزين في تقدير بارامتر المجتمع ، فإن فضلهما هو الذي يكون أكثر فاعلية بالنسبة للأخر ، أى يكون الخطأ المعياري لتوزيع معيناته أقل .

أ. الخطأ المعياري للمتوسط :

يمكن حساب الخطأ المعياري لمتوسط عينة (\bar{X}) بمعلومية الاحرف المعياري (σ) للعينة ، وعدد قرداها (n) من المعادلة الآتية :

$$\bar{X} = \frac{\sum X}{n}$$

فالخطأ المعياري لعينة متوسطها = ٤٥ ، وعدد قرداها = ٦٠ ، واحرافها

المعيارى ٤٠ يتم حسابه على النحو الآتى :

$$\sigma_{\bar{X}} = \frac{\sigma}{\sqrt{n}} = \frac{4.0}{\sqrt{60}} = 0.58$$

ب. الخطأ المعياري للوسيط :

يمكن حساب الخطأ المعياري للوسيط (\bar{X}) من المعادلة الآتية :

$$\bar{X} = \frac{\sum X}{n} = \frac{1,2522}{60} \times 0.58 = 1.2522 \times 0.58$$

فإذا كان الخطأ المعياري لمتوسط عينة ٥٨ ، فإن الخطأ المعياري للوسيط

هذه العينة يمكن حسابه على النحو الآتى :

$$\sigma_{\bar{X}} = \sqrt{1.2522} \times 0.58 = 0.727$$

جـ. الخطأ المعياري للانحراف المعياري :

يمكن حساب الخطأ المعياري للانحراف المعياري للعينة (ع) من المعادلة

الآتية :

$$\text{ع} = \frac{\text{ع}}{\sqrt{n}}$$

حيث أن : ع الانحراف المعياري للعينة ، ن عدد أفرادها

دـ. الخطأ المعياري للنسبة :

إذا طرح المعلم على تلميذ فصله (٦٠ تلميذاً) ، سؤالاً وأجب ٥٤ تلميذاً عن السؤال إجابة صحيحة ، ١٥ تلميذاً كانت إجاباتهم عن السؤال خاطئة ، فبالتالي يمكن حساب الخطأ المعياري لنسبة الإجابات الصحيحة على النحو الآتي :

$$\text{نسبة الإجابات الصحيحة (أ)} = \frac{٥٤}{٦٠} = ٠,٧٥$$

$$\text{نسبة الإجابات الخاطئة (ب)} = \frac{١٥}{٦٠} = ٠,٢٥$$

نلاحظ أن نسبة الإجابات الصحيحة (أ) + نسبة الإجابات الخاطئة (ب) = ١ ،

أى أن : أ + ب = ١

فالخطأ المعياري للنسبة (أ) يحسب من المعادلة الآتية :

$$\text{ع} = \frac{أ \times ب}{ن}$$

$$\text{ع} = \frac{٠,١٨٧٥}{٦٠} = \frac{٠,٢٥ \times ٠,٧٥}{٦٠}$$

هـ. الخطأ المعياري لمعامل الارتباط :

يُحسب الخطأ المعياري لمعامل الارتباط (ع_ر) من المعادلة الآتية :

$$\text{ع}_r = \frac{١ - r}{\sqrt{n - 1}}$$

فإذا أجرى بحث على ٥٠ شخصاً وكان معامل الارتباط بين متغيرين في هذا

$$\text{البحث} = ٠,١٢ \quad \text{فإن الخطأ المعياري لمعامل الارتباط} = \frac{١ - ٠,١٢}{\sqrt{٤٩}} = ٠,١٦$$

ثانياً : الاختبارات الإحصائية : Statistical Tests

يعتمد البحث في مجال العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية على الإحصاء باعتباره أسلوباً فعالاً في وصف الظواهر في هذا المجال ، فالإحصاء بالنسبة للبحث يُعد بمثابة الدفة بالنسبة للسفينة ، فهو يؤدي دوراً بارزاً ليس في تنظيم البيانات ومعالجتها للخروج منها بمستدلالات معينة فحسب ، ولكن أيضاً في قيادة التفكير منهجاً نحو ما ينبغي عمله ، ونحن بقصد تصميم البحث في مجال العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية وتحديد الوسائل والأساليب التي تضمن دقة الاستدلال وكفاءة الاستنتاج . كما يُعَمِّم الإحصاء في معالجة قضايا التخطيط التربوي وتنقيمهما وفي تطليل العلاقة بين التعليم والمجتمع بما يحقق جودة الأداء والمشاركة الفعالة في تحقيق الأهداف التربوية وتطوير الممارسات التطويرية .

إن حجم العينة ونوع البيانات (كيفية : اسمية ، رتبية ، كمية : فترية ، نسبية ، بيانات مستقلة ، بيانات مرتبة) ، التي تحصل عليها يحدان نوع الاختبارات الإحصائية الاستدلالية المستخدمة وهي :

١- الاختبارات الإحصائية البارامترية : Parametric Statistical Tests

الإحصاء البارامترى *Parametric Statistics* هو أحد أنواع الأساليب الإحصائية الاستدلالية *Inferential Statistics* ، التي تهتم بالكشف والاستدلال على المجتمع اعتنداً على ما تتوفر من بيانات لدى الباحث خاصة بالعينة الماخوذة من هذا المجتمع ، كما تتناول أساليب اتخاذ القرارات الإحصائية ، أي أن الإحصاء الاستدلالي يهتم بمشكلة الاستدلال على خصائص المجتمعات استناداً إلى معلومات تحصل عليها من العينات ، ويختلف الإحصاء الاستدلالي عن الإحصاء الوصفي *Descriptive Statistics* الذي يهتم بتنظيم البيانات وعرضها في جداول ورسوم بيانية ، أو أشكال هندسية ، وحساب مقاييس النزعة المركزية (المتوسط ، الوسيط ، المنوال) ، ومقاييس التشتت (المدى ، الانحراف المعياري ، التباين) . فالإحصاء الوصفي يلقى الضوء على طبيعة الظاهرة موضوع الدراسة ، ويصف خصائصها وعلاقتها بغيرها من الظواهر بطريقة كمية ، وينتج للباحث معرفة شكل توزيع بيانات الظاهرة ، وبالتالي يمكن الباحث من انتقاء الأساليب الإحصائية الاستدلالية (البارامترية ، اللابارامترية) ، أي أنه لا غنى للباحث عن دراسة كل من

الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي ، نظراً لأن الإحصاء الاستدلالي بمفرده نادرًا ما يكفي في عملية البحث .

ويستخدم الإحصاء البارامترى فى حالة العينات الكبيرة التي يشترط فيها توفر معلومات عن مجتمعاتها (معلمات الأصل) مثل : أن يكون توزيع البيانات توزيع اعتدالياً ، تجاتس التباين ، العينات العشوائية ، خطية العلاقة ، واستقلال العينات ، وغيرها ، ويستخدم فقط مع البيانات التي تكون عدديه حقيقية ، أى مع البيانات التي تكون من نوع النسبة ، أو المسافة . وينعد الإحصاء البارامترى أدق وأكثر كفاءة من الإحصاء البارامترى ، كما أنه أكثر حساسية لخصائص البيانات التي يتم جمعها ، كما أن الإحصاء البارامترى يوفر فرصة ضئيلة لحدوث الخطأ من النوع الأول *Type I Error* والخطأ من النوع الثاني *Type II Error* ، ويؤخذ على الاختبارات الإحصائية البارامترية بأنها أكثر صعوبة عند حسابها ، بالإضافة إلى محدودية نوعية البيانات التي يمكن اختبارها بواسطة تلك الاختبارات وتستغرق وقتاً وجهداً في تطبيقها .

٢- الاختبارات الإحصائية البارامترية : *Non-Parametric Statistical Tests:*

الإحصاء البارامترى *Non-Parametric Statistics* هو أحد أنواع الأساليب الإحصائية الاستدلالية التي لا تتقييد بالشروط الواجب توافرها لاستخدام الإحصاء البارامترى ، فهو يتحرر من التوزيع الاعتدالى للمجتمع الأصل الذى سُحب منه العينة ، كما يتحرر من حجم العينة ، فهو يصلح للعينات الصغيرة والصغيرة جداً التي قد يتحول صغر حجمها إلى استخدام الإحصاء البارامترى ، نظراً لأن حجم العينة يؤثر على خصائص التوزيع التكرارى لهذه العينة ، وبالتالي فإن هذا التوزيع بناءً عن التوزيع الاعتدالى لمجتمع العينة (المجتمع الأصل) ، ويطلق أحياناً على الإحصاء البارامترى مسمى إحصاء التوزيعات الحرة *Distribution-Free* ، بالإضافة إلى ذلك فإن الإحصاء البارامترى لا يصلح لمعالجة البيانات التصفيفية أو الترتيبية ، بينما يصلح الإحصاء البارامترى لمعالجة البيانات فى مستوى القياس التصنيفى ومستوى القياس الترتيبى ، كما أن الإحصاء البارامترى لا يهتم بمعالم المجتمع الأصل ، وتسمى الأساليب الإحصائية البارامترية أحياناً باختبارات الرتبة *Order tests or Ranking tests*

رتبة أو ترتيب الدرجات وليس على القيم العددية ، كما تركز على معالجة البيانات التصنيفية التي يتغدر ترتيبها .

وتميز الاختبارات الإحصائية للأبارامترية بما ياتى :

(أ) تصلح للعينات الصغيرة ويمكن الاعتماد على نتائجها بدرجة كبيرة .

(ب) أسهل في فهمها وحسابها وتفسيرها عن الاختبارات البارامترية ، كما أنها أكثر سهولة في اشتقاق معادلاتها الرياضية التي تعتمد على جبر الرتب والتصنيف .

(ج) تمدنا بنتائج صادقة لتحليل الملاحظات الرقمية المستمدة من مقاييس الرتب ، نظراً لأن البيانات الرقمية لا تعنى في هذه الحالة أرقاماً حقيقة .

(د) الاحتمالات التي يتم الحصول عليها حقيقة ، بصرف النظر عن التوزيع التكراري للعينة التي سُحب منها العينة التجريبية ، كما أن قوة الاختبار الإحصائي لا تعتمد على شكل توزيع المجتمع الأصلي .

(هـ) سهولة وسرعة تطبيقها ، اتساع مجال التطبيق ، الصدق المنطقى لمناطق رفض الفرض ، الكفاءة الإحصائية ، وعدم التأثير بإهمال تحقيق الفرضيات (طبيعة المجتمع الأصلى ، أساليب المعاينات) .

(و) الاختبارات البارامترية لا تتطلب إلا المستويات الدنيا للقياس (الاسمي ، التربى) ، فى حين أن الاختبارات البارامترية تتطلب مستويات علية للقياس (الفتري ، النسبى) .

ويؤخذ على الاختبارات الإحصائية البارامترية بأنها أقل كفاءة ودقة من نظيرتها البارامترية ، كما أن نتائجها يمكن تعميمها بحذر ، لذلك تسمى الاختبارات البارامترية أحياناً بـ *احصاء الفرضيات الضعيفة* *Weak Assumptions Statistics* ، لهذا تصلح الاختبارات البارامترية في حالات معينة وتتوب عنها بذاته البارامترية في حالات أخرى .

وتتلخص الأسباب المحتملة لندرة استخدام الاختبارات البارامترية في مجال البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية كما ذكرها " هارول " *(Harwell,1990)* فيما ياتى :

(ا) تضمين برامج الحاسوب الآلي المعروفة مثل : *SPSS* ، *MINITAB* بعدد صغير جداً من البدائل الاب拉امترية .

(ب) استمرار الاعتقاد لدى كثير من الباحثين التربويين أن الاختبارات الابلارامترية أقل قوة وأقل قبولاً مقارنة بنظيراتها البارامترية .

(ج) عدم وعي الباحثين في المجالات التربوية والنفسية الاجتماعية بالبدائل الابلارامترية المتأهلة للاستخدام في التصميمات التجريبية المقيدة ، وكيفية إجاز تحويل البيانات باستخدام البرامج المتوفرة ، فالعديد منهم يعتقدون بشكل واضح أن البدائل مرتبطة بالبيانات المستفادة من تصميمات تجريبية بسيطة نسبياً .

ويستخدم الباحث الإحصاء الاستدلالي لغرضين أحدهما يتعلق بتقدير قيم بارامترات *Parameters Estimation* المجتمع الأصلي ، والثاني يتعلق بالاختبار صحة الفروض الإحصائية *Hypothesis Testing* المتعلقة بهذه القيم ، وسوف نركز في هذا الكتاب على استخدامين المسبلين ، نظراً لأن الاختبارات ، أو الأساليب الإحصائية البارامترية والابلارامترية مبعثرة في كتب الإحصاء ، مما يجهد الباحث في مجال الطوم النفسية والتربوية والاجتماعية في دراستها دراسة متكاملة ، وهذا هو ما استهدفت الت椿 عليه في هذا الكتاب ، حيث جمعت فيه بين نوعي الأساليب الإحصائية (البارامترية والابلارامترية) ، التي يحتاجها الباحث في اختبار صحة فروض بحثه .

وقد صنف " هارول " *Harwell,1988* المحكات المستخدمة في المفاضلة بين الاختبارات البارامترية والاختبارات الابلارامترية إلى :

(أ) المحك الإحصائي : *Statistical Criteria* :

يعد المحك الإحصائي أساساً للمفاضلة بين الاختبارات البارامترية والاختبارات الابلارامترية ويعتمد على القوة الإحصائية للاختبار *Power of the test* أي قدرة الاختبار على اكتشاف العلاقات ، أو الفروق الحقيقة ، لو قدرة الاختبار على ضبط تقييرات الخطأ من النوع الأول (رفض الفرض الصفي على الرغم من أنه صحيح) ، فالاختبار الذي يتتوفر فيه ذلك يعد اختباراً مناسباً للاستخدام .

(ب) المحك التطبيقي : Substantive Criteria :

يركز المحك التطبيقي (محك غير إحصائى) ، على عملية قياس المتغيرات فى المفاضلة بين الاختبارات البارامتري والاختبارات اللابارامتريه . فالاختبار الخاطئ لاختبار إحصائى سواء كان بارامترياً ، أو لا بارامترياً ربما قد يؤدي إلى استخدام اختبار ذى تقدير مرتفع للخطأ من النوع الأول ، أو ذى قوة منخفضة ، وبالتالي يترتب عليه دلالات زائفه وتعويضات غير مقبولة تبتعد كثيراً عما يُعرف بصدق الاستنتاجات الإحصائية ، وهذا يتطلب منا الدقة واليقظة عند اختيار الاختبار الإحصائى المناسب ، وبصفة خاصة في مجال البحوث والدراسات النفسية والتربوية والاجتماعية .

كما أن الاختبار كلما كان قوياً فلته يمكن الباحث من رفض الفرض الصفرى عندما يكون غير صحيح ، وفي حالة العكس فإن الاختبار الضعيف يكلف الباحث جهداً كبيراً للبحث عن فروق أو اختلافات قد تكون موجودة بالفعل ، ونظرأً لضعف قوة الاختبار فإن الباحث لا يمكنه من رفض الفرض الصفرى والإعلان عن دلالة هذه الفروق ، ويكون في ذلك إهدار لإمكانات البحث .

الفصل الثاني
الفرض

♦ . مع ثمنياتي بطالعة متعة : محمد عمرش

الفصل الثاني الفروض

١. مفهوم الفرض :

يضع الباحث عقب الانتهاء من عرض البحث والدراسات السابقة المرتبطة بمشكلة بحثه الفروض *Hypotheses* الخاصة بحل مشكلة بحثه ، فالفرض عبارة عن تخمين ، أو استنتاج ذكي يتوصل إليه الباحث ويتمسك به بشكل مؤقت ، فهو أشبه برأي الباحث المبدئي في حل المشكلة ، فالفرض هي التفسير المبدئي لل المشكلة ، نظراً لأنها تحدد النتائج المتوقعة من المتغيرات المتضمنة في مشكلة البحث ، وهذه المتوقعات قد تؤيدتها نظريات ، أو بحوث سابقة ، أو خبرة الباحث العلمية ، فالباحث بعد أن يحدد مشكلته يصوغها بعدد من الأسئلة ويهاول وضع فروض مبدئية للإجابة عن هذه الأسئلة .

فالفرض المبدئية هي توقعات ، أو احتمالات ، أو تخمينات ذكية حول الحلول الممكنة ، أو الإجابات المتوقعة لحل مشكلة البحث ، فالفرض قد يكون علاقة محتملة بين متغيرين أو أكثر من متغيرات الدراسة .

وليس من الضروري أن يشتمل كل بحث على فروض ، فهناك بحوث لا يحتاج فيها الباحث إلى فروض ، وفي هذه الحالة يستبدل بالفرض مجموعة من الأسئلة كما هو الحال في البحوث والدراسات المسيحية ، والبحوث والدراسات غير التجريبية (البحوث الكمية) ، بينما يتم استخدام الفرض في البحوث التجريبية التي لابد للباحث فيها من التنبؤ بما سوف يحدث في التجربة ، وعلى الرغم من أن الفرض تفيد في عدة أغراض في البحث (سيأتي توضيح ذلك) ، إلا أنها ليست ضرورية في جميع البحوث ، فهي ليست إلا أدوات للبحث ، وليس لها أغراضًا في حد ذاتها .

ويختلف السؤال عن الفرض في أن السؤال يتميز بأنه محليد ، ولا يلزم الباحث بالتنبؤ بنتيجة معينة ، أي أن السؤال استفسار محليد عن طبيعة المشكلة ، بينما الفرض هو التزام من الباحث بتحديد النتائج التي يتوقعها قبل جمع البيانات ، ويمكن اختباره بشكل مباشر ، بينما يتم اختبار السؤال بشكل غير مباشر . وسواء

كتب الباحث أسللة ، أو فروضاً فلابد أن يحتوى أياً منها على مصطلحات محددة موضوعية توضح العلاقات بين المتغيرات بشكل مختصر .

٢. صياغة الفرض :

الفرض هي حلول مؤقتة ، أو تفسيرات مؤقتة يضعها الباحث لحل مشكلة البحث ، فالفرض جملة علمية تعبّر عن إجابة محتملة لأسئللة البحث ، وتصاغ الفرض بطريقتين هما :

أ - الطريقة الاستقرائية : يقوم الباحث فيها بصياغة الفرض كتعصيم من العلاقات التي لاحظها ، أي أن الباحث يلاحظ السلوك ، ويحلول تحديد اتجاهاته ، أو العلاقات المحتملة ، ثم يفترض تفسيراً لهذا السلوك الملاحظ ، كما يقوم الباحث بمراجعة البحث والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع بحثه ، وتحديد النتائج التي توصلت إليها للاستفادة منها في صياغة الفرض .

ب- الطريقة الاستباطية : يقوم الباحث في هذه الطريقة بصياغة فرض مستفاد من نظريات ، أي يقوم الباحث بصياغة فرض مستبطة من نظرية معينة في مجال بحثه ، ويحب أن يراعي الباحث أن الفرض نتيجة منطقية من نتائج النظرية التي يستند عليها بحثه حتى يتمكن من الوصول إلى نتائج صادقة حول صلاحية النظرية ، وإذا لم يكن الفرض نتيجة طبيعية من نتائج النظرية ، فلا يستطيع الباحث من خلاله التوصل إلى مثل هذه النتائج الصادقة .

وتمثل الفرض علاقة بين متغيرين : متغير مستقل ومتغيرتابع ، أو فروض متوقعة بين المجموعات في المتغيرات التالية مثل : " توجد علاقة بين عدد ساعات الدراسة وبين التحصيل الدراسي لدى طلاب المدارس " ، إن هذا للفرض يصور علاقة بين متغيرين هما : عدد ساعات الدراسة (متغير مستقل) ، والتحصيل الدراسي (متغير تابع) .

وهذه العلاقة إما أن تكون طردية بمعنى أن كل زيادة في عدد ساعات الدراسة تكون مصحوبة بزيادة في مستوى التحصيل ، أو تكون علاقة عكسية بعض

أن الزيادة في متغير ما تكون مصحوبة بنقص في المتغير الآخر ، أو لا يكون هناك ارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع .

ومن الأخطاء الشائعة في البحوث العلمية أن الباحث يقوم بـ تغيير فروض بحثه ، أو دراسته بعد معرفة النتائج بالتحليل الإحصائي .

٢- أنواع الفروض :

يمكن أن تصاغ الفروض بطريقتين : توضح الطريقة الأولى وجود علاقة بين المتغيرين ، أو وجود فروق بين المجموعات فتسمى فروضاً مباشرة (فروض بحثية) *Directional* ، أو تصاغ بشكل ينفي وجود العلاقة ، أو الفروق فتسمى فروضاً صفرية *Null Hypotheses* .

١- فرض مباشرة :

هي عبارة عن جمل تقريرية ، أو إجرائية مثبتة (جمل خبرية) تتناسب بنتائج البحث ، وتسمى بالفروض العلمية ، أو فروض البحث ، وهي مستندة من النظريات والبحوث السابقة ، وتنقسم إلى :

(١) فرض موجهة :

هي الفروض التي تحدد اتجاه الفرق ، أو طبيعة العلاقة المتوقعة ، فهي تشير إلى فروق متوقعة ، أو علاقة متوقعة بين متغيرات البحث مثل : " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات الطلبة واتجاهات الطالبات نحو التعليم المختلط ، لصالح الطلبة " .

إن مثل هذا الفرض يؤدي وجود الفروق ويكون متحيزاً ، ولعل الباحث من خلال خبرته الواسعة ، واطلاعه وتفاعله مع الطلاب والطالبات صار أكثر ميلاً للتفكير بوجود مثل هذه الفروق ، ولذلك وضع فرضياً موجهاً يؤدي وجود الفرق . ويستخدم الباحث اختبار دلالة الطرف الواحد (الذيل الواحد) *One-Tailed test* ، في الكشف عن الدلالة الإحصائية للفروق الناتجة .

ويمكن صياغة الفرض السابق على النحو الآتي : " توجد علاقة موجبة بين اتجاهات الطلبة واتجاهات الطالبات نحو التعليم المختلط " ،

فهذا فرض موجه لأنّه يتوقع علاقة موجبة بين اتجاهات الطلبة واتجاهات الطلبات نحو التعليم المختلط ، وصياغة الفرض الموجه تختلف عن صياغة الفرض الصفرى في أمرين هما : وجود علاقة ، أو فروق ، وتحديد اتجاه العلاقة أو الفروق ، ويعتمد توجيه الفرض على نتائج البحوث والدراسات السابقة ، أو خبرة الباحث العلمية ، أو وجود أدلة لدى الباحث تدعم صياغة هذه الفروض .

(٢) فروض غير موجهة :

هي الفروض التي لا يذكر فيها اتجاه الفرق ، أو نوع العلاقة ، ويدرك فقط أن هناك فرقاً ، أو أن هناك علاقة ، وهي فروض محابدة ، مثل : " يوجد اختلاف بين متوسطي درجات ذكاء الذكور ودرجات ذكاء الإناث " ، أو " توجد فروق بين اتجاهات الطلبة واتجاهات الطلبات نحو التعليم المختلط " ، أو " توجد علاقة بين اتجاهات الطلبة واتجاهات الطلبات نحو التعليم المختلط " .

ب- فروض صفرية :

الفرض الصفرى ينفي ما يتوقعه ، أو يتبعاً به الباحث ، أي يشير إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرات ، أو عدم وجود فروق بين المجموعات ، مثل : " لا توجد فروق دالة إحصائياً بين اتجاهات الطلبة واتجاهات الطلبات نحو التعليم المختلط " ، أو " لا توجد علاقة بين اتجاهات الطلبة واتجاهات الطلبات نحو التعليم المختلط " .

إن الباحث هنا ينفي وجود الفروق (لفتراض عدم وجود فروق) ، فالفرض الأول ينفي وجود الفروق ، فيليس لدى الباحث ما يدفعه إلى الاعتراف بوجود هذه الفروق ، والفرض الثاني ينفي وجود العلاقة ،اته بنيفيها من البداية لأنه غير قادر على التحدث عنها منذ بداية بحثه ، ولكنه يعطي نفسه الحق في متابعة البحث . ويستخدم الباحث اختبار دلالة الطرفين Two-Tailed test في الكشف عن الدلالة الإحصائية لنتائج الفروض غير الموجهة والفروض الصفرية .

ويعتقد بعض الباحثين أن الفرض الصفرى عكس الفرض للبحث
 (الفرض المباشر) ، لكن هذا غير صحيح ، فالفرض الصفرى يعبر عن قضية
 إذا أمكن رفض صحته فإن ذلك يؤدي إلى الإبقاء على فرض بحثى معنٍ .
 ويلجأ بعض الباحثين إلى استخدام الفرض الصفرى فى بحوثهم ،
 أو دراساتهم ، نظراً لأن الفرض الصفرى أكثر سهولة وأكثر تحديداً ،
 وبالتالي يمكن قياسه بموضوعية والتحقق من صحته ، وأيضاً بسبب تعارض
 نتائج البحث والدراسات السابقة المرتبطة بموضوعات بحوثهم ، لو عدم
 وجود دراسات سابقة مرتبطة بهذه الموضوعات ، كما أنه من المستحيل من
 الناحية المنطقية البرهنة على صحة شئ ما ، بينما من الممكن البرهنة على
 عدم صحته ، أو صدقه ، ولكن يمكن البرهنة على صحة الفرض لابد من
 اختباره في جميع المواقف والحالات ، وهذا مستحيل من الناحية العملية ،
 أى أن التحقق من خطأ قضية بسoughها الفرد يكون أيسر من التتحقق من
 صحة هذه القضية . كما أن استخدام الفرض الصفرى يمكن الباحثين من
 مقارنة نتائجهم بالصنفية المتوقعة عند القيام بالاختبار الإحصائى ، فالفرض
 الصفرى يسلم بأن الفروق الطفيفة التي تظهر في السلوك فروق غير حقيقة ،
 وقد ترجع إلى الصدفة ، أو إلى أخطاء القياس . وفي مثل هذه الحالات
 نقبل الفرض الصفرى ونرفض الفرض البديل *Alternative Hypothesis* .
 أما إذا أشارت النتائج إلى وجود فروق جوهرية (دالة إحصائياً) ،
 فباتنا نرفض الفرض الصفرى ونقبل للفرض البديل الذى ينص على
 وجود فروق .

ومن عيوب الفرض الصفرى أنه يمكن رفضه إذا كان حجم العينة
 كبيراً جداً ، وهذا يجعل الباحث في حيرة ، هل الدلالة الإحصائية راجعة لغير
 حجم العينة أم أنها راجعة لتأثير المعالجة ، أو المتغيرات المستقلة ؟ وبالتالي
 فإنه من الأفضل للباحث هنا إذا ما أراد مستوى دقة على لتتابع التحليل
 الإحصائى أن يلتزم بالفرض الإحصائى الموجه ، نظراً لأنه يمكن البرهنة
 رياضياً وإمبريقياً على أن مستوى قوة الاختبار الإحصائى يزداد إذا كان

الفرض البديل موجهاً لمستوى دلالة وحجم تأثير معين *Effect Size* للمعالجة أو متغيرات البحث .

ويصاحب الفرض الصفرى دائمًا فرضًا بديلاً ، والفرض البديل نوعان : فرض بديل غير محدد الاتجاه *Non Directional* (عكس الفرض الصفرى تماماً) ، وفرض بديل محدد الاتجاه *Directional* ، وفيهما يفترض الباحث أن الفروق المتوقعة ، أو العلاقة بين المتغيرات موضوع البحث لا تساوى صفرًا ، وأنها لا تعود للصدفة .

ويرتبط الفرض الصفرى بطرق التحليل الإحصائى حول خصائص المجتمع التي تهدف المشكلة إلى دراستها ، والتي تمت ملاحظتها في العينة التي تم اختيارها من هذا المجتمع ، ويجب أن نعلم أن الفرض البديل لا يخضع لاختبار إحصائي ، فالذى يخضع للمعالجة الإحصائية والاختبار هو الفرض الصفرى ، والذي يُقبل إذا ما تم رفض الفرض الصفرى ، ويرفض إذا ما تم قبول الفرض الصفرى .

وعندما نعبر عن الفروض الصفرية والفروض المبشرة ، أو البحثية بصيغ رمزية عدديّة ، فإنّها تسمى عادة بالفروض الإحصائية . *Statistical Hypotheses*

ومن أنواع الفروض الصفرية والتقريرية (المبشرة أو العلمية) يمكن صياغة أنواع الفرعية الآتية :

أ-فروض فرقـة : وهـى خاصـة بالاكتـشـفـ عن الفـروـقـ بـيـنـ مـتوـسـطـاتـ درـجـاتـ المـجمـوعـاتـ مـوضـعـ المـقارـنةـ مـثـلـ :

(١) لا تـوـجـدـ فـرـوـقـ دـالـةـ إـحـصـائـيـاـ بـيـنـ مـتوـسـطـيـ درـجـاتـ ذـكـاءـ الـبـنـينـ وـدـرـجـاتـ ذـكـاءـ الـبـنـاتـ (فـرـضـ صـفـرـىـ) .

(٢) تـوـجـدـ فـرـوـقـ دـالـةـ إـحـصـائـيـاـ بـيـنـ مـتوـسـطـيـ درـجـاتـ ذـكـاءـ الـبـنـينـ وـدـرـجـاتـ ذـكـاءـ الـبـنـاتـ ، لـصـالـحـ الـبـنـينـ (فـرـضـ مـوجـهـ) .

وهـنـاـ تـلـفـتـ اـنـتـهـاـ الـبـاحـثـ إـلـىـ أـنـ صـيـاغـةـ الـفـرـوـقـ الـفـارـقـةـ فـيـ حـالـةـ اـسـتـخـارـاتـ الـإـحـصـائـيـةـ الـلـابـلـمـتـرـيـةـ تـكـونـ الـفـرـوـقـ بـيـنـ رـتـبـ الـدـرـجـاتـ

ولوست بين متوسطات الدرجات مثل : لا توجد فروق دالة إحصائياً بين رتب درجات ذكاء البنين ورتب درجات ذكاء البنات .

بـ- فروض إرتباطية (علاقة) : وهي خاصة بإيجاد العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة موضوع الدراسة مثل :

(١) لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين الذكاء (متغير مستقل) ، ووجهة الضبط (متغير تابع) ، لدى تلميذ المرحلة الإعدادية (فرض صفرى) .

(٢) توجد علاقة دالة إحصائياً بين الذكاء ووجهة الضبط لدى تلميذ المرحلة الإعدادية (فرض غير موجه) .

(٣) توجد علاقة موجبة دالة إحصائياً بين الذكاء ووجهة الضبط لدى تلميذ المرحلة الإعدادية (فرض موجه) .

جـ- فروض تفاعلية : وهي خاصة بالكشف عن أثر تفاعل المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة موضوع الدراسة مثل :

(١) لا يوجد تفاعل دال إحصائياً بين نوع الطالب (ذكور ، إناث) وشخصهم الأكاديمي (علمي ، أدبي) يؤثر في تحصيلهم الدراسي .

(٢) يوجد تفاعل دال إحصائياً بين نوع الطالب (ذكور ، إناث) وشخصهم الأكاديمي (علمي ، أدبي) يؤثر في تحصيلهم الدراسي .

د - فروض تنبؤية : وهي خاصة بالتنبؤ بدرجات المتغيرات المستقلة من خلال معرفة درجات المتغيرات التابعة ، أو التنبؤ بدرجات المتغيرات التابعة من خلال معرفة درجات المتغيرات المستقلة مثل :

(١) يمكن التنبؤ بدرجات التلاميذ في الهندسة (متغير مستقل) ، من خلال درجاتهم في الجبر (متغير تابع) .

(٢) يمكن التنبؤ بدرجات التلاميذ في الجبر (متغير تابع) ، من خلال درجاتهم في الهندسة (متغير مستقل) .

ويمكن أن تدرج الفروض التنبؤية ضمن الفروض الإرتباطية ، نظراً لأنها تعطي علاقات انداريه بين المتغيرات المستقلة والتابعة ،

إلا أن طريقة اختبارها إحصائياً قد تختلف عن طريقة اختبار الفروض الارتباطية (انظر الفصل السابع) .

— فروض كلينيكية : وهى خاصة بالكشف عن الأسباب المؤدية إلى حدوث ظاهرة نفسية معينة ، أو التبيؤ بسلوك الفرد في المستقبل ، وتقدير حالة المريض بعد العلاج ، وتحديد وتوجيه التدخل العلاجي عن طريق تطبيق الاختبارات الإسقاطية ، أو المقابلات مع فرد عينة البحث ، وبالتالي فهو فرض غير إحصائية يتم صياغتها غالباً في صورة تقريرية ، أو صيغة خبرية (فروض بحثية) .

ولكى يستطيع الباحث أن يختبر الفرض المباشر ، أو الفرض الصفرى لأبد أن يقرر فى السبادى هل يختبره كيفياً لم كمياً ، ففى حالة البحوث التاريخية يكون اختبار الفرض كيفياً وذلك بالكشف عن آلة ويراهين تنطوى على حقيقة تشتت قبول الفرض ، أو عدم قبوله (رفضه) ، وفي حالة البحوث التجريبية ، أو الوصفية فإن اختبار الفرض يصبح كمياً ، وفي حالة الاختبار الكمى للفرض لأبد من استخدام بعض المعالجات الإحصائية .

د. الفروض وعلاقتها بالحقائق والنظريات والقوانين :

إن الخطوة الأولى للاتجاه نحو الحقيقة هي التخمينات ، أو الافتراضات العشوائية ، ولكن الفروض ليست تخمينات عشوائية بل تخمينات منطقية ، أو نكهة فهى خطوة أخرى نحو الحقيقة ، فإذا ما تم إثباتها وصلت إلى مرتبة الحقيقة ، فالفروض تحول إلى حقائق بمجرد وجود آلة كافية على صحتها .

وتشابه الفروض مع النظريات فى كونهما تصورات ، أو تخيلات ذهنية لتفسير علاقة ما ، ولكن مجال النظرية أكثر سعة من الفروض ، فالنظرية تشمل عدة فروض ، وبالتالي تتطلب جهوداً أكبر لإثباتها ، وتصبح النظرية بعد إثباتها أكثر قدرة من الفرض على تفسير أكبر قدر من الظواهر ، كما أن النظريات أعم فى محتواها من الفروض ، فقد تعطينا النظرية الواحدة أساساً لمجموعة من الفروض لاختبارها فى عدد من البحوث المنفصلة ، فالعبارات التى تستتبعها من النظرية تصبح فروضاً للبحث . وعندما تقبل الفروض المستفادة من النظريات فإن هذا يؤدى بدوره إلى تدعيم النظريات .

والقاتون يمثل علاقة ثابتة بين متغيرين ، أو أكثر تحت ظروف معينة ، فالقتون أكثر ثقة من النظرية والفرض ، فالفرض أقل ثقة من القوانين ، فالمعنى الحرفي للفرض *Hypo Thesis* معناه أقل من أطروحة أو مقوله ، فالفرض أقل ثقة من الحقيقة وأقل ثقة من القانون .

د بناء الفرض :

يستخدم الإنسان العادى الفرض فى حل بعض المشكلات اليومية التى تواجهه ، فحين يفقد شيئاً فإنه يبحث عنه ، ويفترض وجوده فى أكثر من مكان ويقول قد يكون هذا الشئ موجوداً فى مكان كذا أو مكان كذا ... ، إنه فى مثل هذه الحاله يقوم ببناء فرض تساعده فى البحث عن الشئ المفقود ، والفرض كما عرفنا هى تخمينات ولكنها ليست تخمينات عشوائية ، أو محلولة وخطأ ، إنما تخمينات ذكية محسوبة لا تعتمد على المصادفة ، فلا يستطيع كل إنسان أن يضع فروضاً سليمة ، فلابد من ذكاء دقيق ومعرفة واسعة حتى يتمكن الباحث من وضع الفرض ، وتعتمد عملية بناء الفرض على تمنع الباحث بالمرزليا التالية :

أ - المعرفة الواسعة :

إن بناء الفرض عملية عقلية تتطلب جهداً عقلياً واضحاً ، فالباحث يذكر في مشكلة ويبداً بدراسة واسعة في موضوع المشكلة وفي موضوعات متصلة بها أيضاً ، كما يطلع على الدراسات السابقة التي قام بها باحثون آخرون ، إن مثل هذه القراءات تعطى الباحث ميزة مهمة تمكنه من بناء فرض معقوله .

ومن الطبيعي أن المعرفة وحدها لا تكفى لبناء الفرض فلابد من تمنع الباحث بعلمية ملائمة مرنة جريئة قلقة على نقيب الأمور والنظر إليها من زوايا متعددة ، فالباحث من خلال تخصصه في موضوع ما ، ومن خلال ثقافته واطلاعه الواسع ، ومن خلال خبرته العملية يكون قدرأ على بناء فرضه لنفسه مشكلة بحثه .

بـ- التخييل :

إن المعرفة الواسعة والخبرة والاطلاع لا تكفي في مساعدة الباحث على بناء فرضه ، فلابد أن يمتلك فقرة واسعة على التخييل ، وهذا يعني أن تكون عقلية الباحث متحركة لا مغلقة ، قادرة على تصور الأمور وبناء علاقات غير موجودة ، أو التفكير في قضايا غير مطروحة واستخدامها في تفسير قضايا أخرى .

إن التخييل يعني أن يحرر الباحث نفسه من أنمط التفكير التقليدية ويتجاوز حدود الواقع دون حذر أو خشية ، إنه عملية أشبه بالإلهام ، ولذلك لا بد للباحث أن يخصص وقتاً طويلاً في بناء فرضه يفكر فيها دائماً في أوقات العمل وفي أوقات الاسترخاء دون وجود عائق .

فالباحث لا يمكن من وضع فرضه من خلال تعامله مع الواقع فلابد من أن يتتجاوز هذا الواقع ويتخيل وجود علاقات ما يخضعها للتجريب ، ومع ذلك تبقى المعرفة الواسعة والتخييل مصادر مهمة لبناء الفرض ولكنها مصادر غير كافية ، ولا بد من استكمالها بمصدر ثالث هو الجهد والتعب .

جـ- الجهد والتعب :

لابد للباحث المجد أن يخصص وقتاً طويلاً في الدراسة ، ويفكر باستمرار في بحثه ، يفكر فيه دائماً في أوقات عمله ، وفي أوقات استرخائه ، ودائماً ما يطرح مشكلاته للنقاش مع زملائه في العمل ، ومع زملائه الباحثين ، ومع المتخصصين في موضوع بحثه ، إنه يلاحظ دائماً ويجمع المعلومات ويسجلها ، ويقوم بدراسات وملحوظات علمية وقد يستخدم الاختبارات والقياس في عملية بناء الفرض .

٦ـ اختبار الفرض :

إن بناء الفرض لا يعني أن الباحث قد توصل إلى حقيقة ما في حل مشكلته ، فالفرض هو مجرد تخمين ذكي ، لا يصل إلى مرتبة الحقيقة إلا إذا تم إثباته واكتشاف الأدلة الكافية التي تؤيده ، أي جمع بيانات إempirical لتحققه ، وعدم اكتشاف أي دليل يعارضه ، ولذلك لا بد أن يخطط الباحث في خطوه التالية لإثبات الفرض التي

وضعها عن طريق اتخاذ سلسلة من الإجراءات العملية ، في بعض الفروض البسيطة يمكن اختبارها عن طريق الرواية المباشرة ، فإذا سمعنا صوتاً خارج النافذة ، فإنه من السهل علينا أن نفتح النافذة ونختبر ما يجري في الخارج ، ولكن هناك فروضاً لا يسهل إثباتها بالرواية المباشرة ولا بد من المرور بسلسلة من الخطوات لإثباتها :

١ - استنباط المترتبات :

هناك مجموعة من القضايا المترتبة على فرض ما ، فإذا دعى شخص ما بأنه كاتب فإننا نستطيع أن نتحقق من هذا الادعاء . لأننا إذا فرضنا أنه كاتب فلابد من وجود المترتبات التالية :

- ١ - عضو مسجل في رابطة الكتاب .
- ٢ - قام بنشر عدداً من الموضوعات باسمه .
- ٣ - يقتني مكتبة مهمة في بيته .
- ٤ - يواكب على حضور النشاطات الأدبية المهمة .

يتربّب إذن على إدعاء الشخص أنه كاتب عدد من المترتبات وهذه المترتبات يمكن قياسها ، فنحن لا نمتلك وسيلة لفحص إدعاء الكاتب مباشرة ، ولذلك لجأنا إلى استنباط ما يتربّب على هذا الادعاء أو الفرض ، فإذا استطاع الباحث أن يستتبّ ما يتربّب على فرضه فإنه يكون قادراً على إثباتها بسهولة ، لأن هذه المترتبات سهلة القياس :

- ١ - نذهب إلى رابطة الكتاب ونفحص سجلاتها للتأكد من وجود اسم هذا الكاتب ، وبهذا نفحص المترتب الأول .
- ٢ - نبحث في المجلات لنعرف ما نشره هذا الكاتب من موضوعات باسمه ، وبهذا نفحص المترتب الثاني .
- ٣ - سنزوره في بيته للتأكد من وجود مكتبة ، وبهذا نفحص المترتب الثالث .
- ٤ - نلاحظ مدى حضوره للنشاطات الأدبية الهامة ، وبهذا نفحص المترتب الرابع .

إن وسيلة الباحث في إثبات فرضه هي أن يدرس ما يترتب على هذه الفروض من قضايا ، فإذا تمكن من إثباتها سيكون قادرًا على الحكم على فرضه .

بـ- اختبار إجراءات التحقق من صحة الفروض :

عرفنا سابقاً أن الباحث يستطيع التتحقق من صحة فرضه عن طريق الاختبار المباشر إذا كانت فرضه بسيطة ، كما أنه يلجأ إلى استبطاط ما يترتب على هذه الفرض ويفحصها أيضاً ، ولكن هناك فروضاً أكثر تعقيداً تحتاج في إثباتها إلى استخدام أدوات وأختبارات ومقاييس ، ولذلك لابد أن بعد الباحث الأدوات والاختبارات والمقاييس المناسبة لاختبار فرضه .

٧- متى يمكن قبول الفرض ؟

إن فحص الفرض واختبارها يهدف إلى إمكان قبول هذه الفرض ، أو رفضها ، فالفرض تعد مقبولة إذا استطاع الباحث أن يجد دليلاً واقعياً ملماساً يتنق مع جميع المترتبات على هذه الفرض ، فالفرض لا تثبت على أنها حقائق ولكن وجود الأدلة يشير إلى أن لهذه الفرض درجة عالية من الاحتمال ، وذلك لعدم وجود بقين مطلق ، وتزداد درجة الاحتمال إذا تمكن الباحث من إيجاد عدد من الأدلة التي تؤيد الفرض .

والتوصل إلى هذه الأدلة يعني أن الباحث استطاع أن يقدم الأدلة التي تمكنه من قبول الفرض ، وبذلك يقدم الباحث حلًّا لمشكلة البحث .

٨- متى يتخلى الباحث عن فرضه ؟

إن عدم قدرة الباحث على إيجاد الأدلة التي تؤيد صحة الفرض لا يعني أن الفرض غير صحيح ، وأنه يجب أن يلغيه ويبحث عن فرض آخر غيره ، فالباحث قد لا يعثر على الأدلة المؤيدة ليس لعدم وجود هذه الأدلة المؤيدة ، ولكن لأن إمكانات الباحث لست تساعد في إيجاد هذه الأدلة ، وفي مثل هذه الحالة يبقى الفرض قائمًا ويبقى إمكان البحث عنه متوفراً .

لما إذا استطاع الباحث أن يجد أدلة تعارض هذا الفرض وتنبئ عدم صحته فإنه مضطر لأن يعلن عن عدم صحة هذا الفرض ، وبالتالي يجب أن يتخلى عنه ،

ولا يستطيع الباحث أن يتمسك بفرض خاطئ حتى لو كانت هذه الفروض مغربية ، فكل الفروض التي يضعها الباحثون يمكن أن يحدث عليها بعض التعديل في أثناء البحث ، وقبل أن يصل الباحث إلى إثبات فرض ما فإنه قد يمر بعشرات الفروض الخاطئة التي يتخلّى عنها .

وعوماً يكون الفرض الصفرى إما صحيحاً أو خاطئاً ، وقبول الفرض لا يعني بالضرورة أنه صحيح ، فمن المحتمل عدم توفر البيانات الكافية للفرض ، كما أن رفض الفرض لا يعني بالضرورة أنه خاطئ .

وعندما يكون الفرض الصفرى صحيحاً وتثبت نتائج التحليل الإحصائى بأنه خاطئ ، فإننا بذلك نقع في خطأ النوع الأول *Type I Error* ، وهو يساوى مستوى الدلالة (α) ، وعندما يكون الفرض الصفرى خاطئاً بناءً على نتائج التحليل الإحصائى وقررنا رفضه ، فإننا نقع في خطأ النوع الثاني *Type II Error* ويرمز له بالرمز (β) الذي يعتمد جزئياً على مستوى الدلالة وحجم العينة ، ويمكن توضيح خطأ النوع الأول وخطأ النوع الثاني كما في الجدول الآتى :

الفرض الصفرى	الفرض الصفرى	صحيح	خطأ
لا يوجد خطأ	خطأ النوع الأول (α)	رفض الفرض الصفرى	قبول الفرض الصفرى
خطأ النوع الثاني (β)	لا يوجد خطأ	قبول الفرض الصفرى	رفض الفرض الصفرى

٩. أنواع القرارات الإحصائية :

يتضح من الجدول السابق أنواع القرارات الإحصائية التي يمكن أن يتوصل إليها الباحث وهي :

- أ - أن يكون معلم المجتمع الأصلى مساوياً لإحصاء العينة ، وهذا يدل على أن العينة مشتقة من هذا الأصل (الفرض الصفرى صحيح) ، وعلى الرغم من ذلك فإن الباحث يرفض هذا الفرض الصفرى (خطأ النوع الأول α) .
- ب - أن يكون معلم الأصل ليس مساوياً لإحصاء العينة ، وهذا يدل على أن العينة مشتقة من أصل مختلف (الفرض الصفرى خاطئ) ، وعلى الرغم من ذلك فإن الباحث يقبل هذا الفرض الصفرى (خطأ النوع الثاني β) .

جـ - أن يكون معلم الأصل ليس مسؤولاً لإحصاء العينة (الفرض الصفرى خاطئ) ، ويرفض الباحث هذا الفرض الصفرى ، واحتمال رفض الفرض الصفرى الخاطئ هو قرار صحيح ويسمى ذلك بقوة الاختبار الإحصائى ($\beta - I$) .

د - أن يكون معلم الأصل مسؤولاً لإحصاء العينة (الفرض الصفرى صحيح) ، ويقبل الباحث هذا الفرض الصفرى بالفعل ، واحتمال قبول الفرض الصفرى هو قرار صحيح ($I - \alpha$) .

ويوجد فى الواقع عند إجراء أي اختبار إحصائى دائمًا النوعان المحتملان من المخاطرة بالخطأ : الخطأ من النوع الأول وفيه يرفض الباحث الفرض الصفرى بينما هو صحيح ، أو الخطأ من النوع الثانى وفيه يقبل الباحث الفرض الصفرى بينما هو خاطئ .

وتعتمد قوة الاختبار الإحصائى على مستوى الدلالة (α) وخطأ النوع الثانى (β) وحجم العينة ، وبالتالي فإن قوة الاختبار الإحصائى = $1 - \beta$ ، وهى احتمال قرار رفض الفرض الصفرى عندما يكون الفرض البديل صحيحاً ، وتزداد قوة الاختبار الإحصائى عن طريق زيادة مستوى الدلالة وتبسيط الدرجات وحجم العينة ، وتزداد قوة الاختبار الإحصائى أيضاً كلما انخفضت قيمة (β) ، وتتراوح قوة الاختبار الإحصائى فيما بين صفر كحد أدنى ، وواحد كحد أقصى ، وتكون قوة الاختبار الإحصائى مقبولة حينما تكون فيما بين ٠,٦٠ ، ٠,٤٠ .

١٠. خصائص الفروض الجيدة :

إن الفروض تخمينات ذكية وجريئة تعتمد على معرفة الباحث والملمع بالموضوع وسعة اطلاعه وقدرته على التخيل ، وليس تخمينات ارتجلالية لا ترتبط بالمعرفة الإنسانية ، ولذلك يفترض أن يراعي الباحث في أثناء صياغته للفرضيات الأمور التالية :

أ - مطرالية الفرض :

يفترض أن تكون الفرض منسجمة مع الحقائق العلمية المعروفة وليس خيالية ، أو متناقضه على الأقل ، أى وجود أساس منطقى يدعم

الفرض ويكون مستمدًا من نظرية ، أو بحوث ودراسات سابقة ، أو خبرة الباحث العلمية ، ولا يجوز أن يضع الباحث فرضًا يؤدي إلى تناقض ، أو إلى استحالة ، ومن هنا يحتاج الباحث إلى سعة اطلاع ومعرفة دقيقة أثناء صياغة فرضه .

بـ- قابلية الفروض للاختبار :

تخضع الفروض للفحص ، والفروض التي لا تخضع للفحص لا يمكن اختبارها بسبب بسيط وهو أن الباحث لا يتمكن من قياسها ، ولذلك يجب أن يصاغ الفرض بشكل محدد قابل للقياس ، وقابل للاختبار التجريبي ، بحيث يستطيع الباحث تصميم تجربة أو اتخاذ إجراءات لتحقيق من صحة فرضه ، فالفرض الجيد فرض محدد يمكن فحصه تجريبياً .

جـ- فدرة الفروض على تفسير الظاهرة موضوع البحث :

إن الفروض الجزئية هي فروض غير اقتصادية وغالباً ما تفشل في تفسير الموقف أو مجال الدراسة ، وتزداد قيمة الفروض بمقدار قدرتها على تقديم تفسير شامل للموقف أو تقديم تعليم شامل لحل الموقف .

د - اتساق الفروض كلياً أو جزئياً مع النظريات القائمة :

إن المعرفة الإنسانية سلسلة متصلة من الحلقات ، وبينى الفرض العلمي على النظريات والحقائق التي سبقته ، ولذلك يأتي منسجماً معها ، أو مكملاً لها ، ولكن هذه الميزة ليست ميزة نهاية ثابتة حيث يشك بعض الباحثين في صحة نظريات قائمة ، ويضعون فروضاً مخالفة لها ويتحققون هذه الفروض بما يؤدي إلى إلغاء النظرية القائمة أو تعديلها ، وقد تكون الفروض جريئة تماماً في بنائها ويتمكن الباحث من إثباتها وتحقيق تقدم علمي كبير .

ويجب أن يراعي الباحث أثناء صياغته للفرض ألا تتعارض مع نتائج فروض البحوث والدراسات السابقة والتي تحقق محتواها ، وألا تناقض النظريات والقوانين المعروفة في المجال الذي يبحث فيه الباحث ، ومن هنا

يجب على الباحث المبتدئ أن يراجع البحوث والدراسات السابقة المرتبطة بموضع بحثه حتى يتمكن من صياغة فروض بحثه في ضوء نتائج هذه البحوث والدراسات .

هـ- أن تحدد الفروض العلاقات بين المتغيرات :

يجب أن يحدد الفرض العلاقات المحددة بين المتغيرات ، ويجب أن تكون العلاقة المحددة في الفرض علاقة بين متغيرين فقط ، لذا يكون لدى الباحث أكثر من فرض إذا كانت مشكلة بحثه تتضمن أكثر من متغيرين ، ويجب أن تظهر الفروض متغيرات البحث المستقلة والتابعة .

و - بساطة الفروض :

إذا استطاع الباحث إيجاد أكثر من فرض لنفسه موقف ما فإنه يجب أن يأخذ الفرض السهل الأكثربساطة ، فالفروض المعقدة التي تفسر الموقف استناداً إلى عدد من المفاهيم المعقدة ، ليست فروضاً اقتصادية ، فالفرض السهل هو الذي يفسر الظواهر المختلفة بأقل التعقيدات الممكنة ، أي يجب أن يكون الفرض مختصراً واضحاً قدر الإمكان ، فيجب على الباحث عدم نكر المجتمع في الفرض (لأنه سبق تحديده في مشكلة البحث) واستخدام أقل عدد ممكن من الكلمات ، وأن يتضمن الفرض فكرة واحدة ، نظراً لأن صياغة الفرض بطريقة بسيطة يجعل اختباره سهلاً ، ويفضل تقسيم الفرض الواسع العام (الرئيسي) إلى عدد من الفروض الفرعية التي تساعد على التحقق من صحة الفرض العام ، وإذا كان لدينا فرضان لهما نفس القوة التفسيرية يفضل استخدام الفرض الأسهل ، لأنه يعطينا التفسير الضروري بأقل عدد من المسلمات والمتغيرات التي تتطلب تعرضاً .

ويمكن تلخيص معايير صياغة الفروض الجيدة فيما ياتى :

(١) صياغة الفرض في اختصار ووضوح .

(٢) أن يحدد الفرض علاقة بين المتغيرات .

(٣) أن يكون للفرض قوة تفسيرية .

(٤) أن يكون الفرض قابلاً لاختبار .

(٥) أن يصاغ الفرض على أساس منطقى مستمدًا من نظرية معينة ، أو بحوث ودراسات سابقة ، أو خبرة الباحث العلمية .

(٦) أن يصور الفرض ما يتوقعه الباحث بأنه حل مؤقت للمشكلة .

١١. أهمية استخدام الفروض :

تعتمد أهمية استخدام الفروض في البحث على هدف البحث ، فإذا كان البحث يهدف إلى الوصول إلى حقائق ومعارف فلا قيمة للفروض ، أما إذا كان البحث يهدف إلى تفسير الحقائق والكشف عن الأسباب والعوامل وتحليل الظاهرة المدرستة فلابد من وجود فروض ، ويميز بعض المهتمين في شئون البحث العلمي بين الدراسات حسب استخدامها للفروض ، فالدراسة ذات المستوى المتعمق هي التي تحوى فروضاً ، ولذلك يتوقفون من طالب الدكتوراه أن يبني فروضاً في بحثه ، أما الدراسات المسجية البسيطة فلا داعي لاستخدام الفروض فيها ، ومهما كان الأمر فإن وجود الفروض في الدراسة يحقق الفوائد التالية :

- أ - توجه جهود الباحث في جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالفروض ، وبذلك توفر الكثير من الجهد التي يبذلها الباحثون في الحصول على معلومات سرعان ما يكتشفون عدم حاجتهم إليها ، كما أنها توفر الوقت .
- ب - تحدد الإجراءات وأساليب البحث المناسبة لاختبار الحلول المقترحة ، أى أنها توجه البحث .
- ج - تقدم الفروض تفسيراً للعلاقات بين المتغيرات ، فالفروض تحدد العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، وبذلك تمننا بإطار لعرض نتائج البحث في صورة جيدة وذات معنى .
- د - تزود الباحثين بفروض أخرى وتكشف عن الحاجة إلى بحوث أخرى جديدة .

الفصل الثالث

**اختبار الفروض الفارقة
بالإحصاء الباراميترى**

♦ . مع ثمنياتي بطالعة متعة : محمد عمرش

الفصل الثالث

اختبار الفروض الفارقة بالإحصاء الباراميترى

أولاً: النسبة الحرجة : *Critical Ratio*

تُستخدم النسبة الحرجة في اختبار دلالة الفرق بين متوسطي درجات مجموعتين من الأفراد بشرط ألا يقل عدد أفراد كل مجموعة منها عن ٣٠ فرداً ويستخدم كثير من الباحثين النسبة الحرجة في حساب صدق تمييز الاختبار ومفرداته عن طريقأخذ الدرجات المتطرفة (أعلى وأدنى ٢٧ %) من الدرجات الكلية بعد ترتيبها تصاعدياً أو تناظرياً ، ويستخدم البعض الآخر من الباحثين اختبار " ت " في إيجاد صدق تمييز الاختبار ومفرداته ، وهذا خطأ شائع كثيراً في البحث والدراسات النفسية والتربوية والاجتماعية ، نظراً لأن الفروق الدالة على صدق تمييز الاختبار ومفرداته باستخدام اختبار " ت " فروق ذات دلالة إحصائية ، وليس فروقاً ذات دلالة نفسية .

١- النسبة الحرجة لمتوسطين مرتبطين :

يتم حساب النسبة الحرجة لمتوسطين مرتبطين من المعادلة الآتية :

$$\frac{\text{النسبة الحرجة}}{\text{الخطأ المعياري للفرق بين المتوسطين}} = \frac{\text{الفرق بين المتوسطين}}{\text{الخطأ المعياري للفرق بين المتوسطين}}$$

$$\therefore \frac{\text{الخطأ المعياري للفرق بين المتوسطين (ع}_1 - ع}_2}{= \sqrt{ع}_1^2 + ع}_2^2 - 2 \times ر \times ع}_1 \times ع}_2}$$

$$\frac{\text{النسبة الحرجة (ذ)}}{\text{}} = \frac{ع}_1 - ع}_2}{\sqrt{ع}_1^2 + ع}_2^2 - 2 \times ر \times ع}_1 \times ع}_2}$$

حيث أن :

$$ع}_1 = \frac{ع}{\sqrt{n}} \quad (\text{الخطأ المعياري للمتوسط الأول})$$

$$ع}_2 = \frac{ع}{\sqrt{n}} \quad (\text{الخطأ المعياري للمتوسط الثاني})$$

R = معامل ارتباط درجات المجموعة الأولى بدرجات المجموعة الثانية

فإذا كانت قيمة النسبة الحرجة $> \pm 1,96$ دل ذلك على عدم وجود فرق دال إحصائياً بين متوسطي درجات المجموعتين ، وهنا يتم قبول الفرض الصفرى ، ورفض الفرض البديل .

وإذا كانت النسبة الحرجة $\leq \pm 1,96$ (دلالة الطرفين) ، فهذا يدل على وجود فرق دال إحصائياً عند مستوى ٠٠٥ بين متوسطي درجات المجموعتين ، أما إذا كانت النسبة الحرجة $\leq \pm 2,58$ (دلالة الطرفين) ، فهذا يدل على وجود فرق دال إحصائياً بين متوسطي درجات المجموعتين عند مستوى ٠٠١ ، ومن هنا يتم رفض الفرض الصفرى وقبول الفرض البديل .

٢- النسبة الحرجة لمتوسطين غير مرتبطين أو مستقلين :

عندما لا توجد علاقة لرتباطية بين درجات المجموعتين (معامل الارتباط = صفر) فين القيمة $2 \times r \times ع_1 \times ع_2 = صفر$ ، وبالتالي فين الخطأ المعياري لفرق المتوسطين $ع_{م1} - ع_{م2} = \sqrt{ع_{م1} + ع_{م2}}$ ، وتصبح النسبة الحرجة مسلوبة :

$$\text{النسبة للحرجة} = \frac{\pm 1,96}{\sqrt{ع_{م1} + ع_{م2}}}$$

ثانياً: اختبار "ت" : *T-test*

يستخدم اختبار "ت" في اختبار دلالة الفرق بين متوسطي درجات مجموعتين من الأفراد ، ويمكن استخدامه في حالة توافر الشروط الآتية :

- ١- حجم عينتي البحث : يجب أن يكون حجم كل عينة ٣٠ فرداً أو أكثر .
- ٢- الفرق بين حجم عينتي البحث : ألا يكون الفرق بين حجم عينتي البحث فرقاً كبيراً ، مثل أن تكون إحدى العينتين عددها ٥ فرداً والثانية عددها ٢٠٠ فرد .

٣- مدى تجانس العينتين : أن تكون عينتا البحث متجانستين ، بعض نفهمها مشتقلان من مجتمع أصل واحد ، ويمكن معرفة التجانس بواسطة حساب النسبة الفالية (ف) *F. Ratio* باستخدام اختبار " هارتلي " *Hartley* :

$$ف = \frac{\text{التبين الكبير}}{\text{التبين الصغير}} = \frac{ع_{م1}}{ع_{م2}}$$

ويقوم الباحث بمعرفة دلالة النسبة الفانية (ف) بالكشف في الجداول الإحصائية الخاصة بالتجانس بعد حساب درجات حرية البسط أو التباين الكبير (ع)، ودرجات حرية المقام أو التباين الصغير (ع)، واستخراج قيمة ف الجدولية ، ثم يقلن الباحث بين قيمة "ف" المحسوبة وقيمة "ف" الجدولية على النحو الآتي : فإذا كانت "ف" \leq "ف" عند أى مستوى من مستويات الدلالة (٠٠٠٥ ، ٠٠١ ، ٠٠١) دل ذلك على أن العينتين غير متجانستين ، إما إذا كانت "ف" $>$ "ف" دل ذلك على أن "ف" المحسوبة غير دالة إحصائياً ، وهذا يدل على تجانس العينتين . وبصفة عامة إذا كانت النسبة الفانية (ف) \geq واحد صحيح تكون هذه النسبة غير دالة إحصائياً ، وقد تكون "ف" > 1 في حالة تحليل التباين العلمي عندما يكون تباين المتغيرات المستقلة أقل من تباين الخطأ (انظر الفصل السابع) .

أما في حالة تساوى العينتين (ن_١ = ن_٢) ، وحجم كل منها يزيد عن ٣٠ فرداً ، فالباحث لا يكون بحاجة إلى اختيار شرط تجانس التباين .

٤- الاعتدالية : أن يكون توزيع عينتى البحث توزيعاً اعتدالياً ، ويمكن معرفة ذلك عن طريق حساب معامل الانتواء .

$$(1) \quad \text{معامل الانتواء} = \frac{\text{المتوسط - المنوال}}{\text{الانحراف المعياري}}$$

ويمكن صياغة المعادلة السابقة بدلالة المتوسط والوسيط على النحو الآتى :

$$\therefore \text{المنوال} = 3 \text{ الوسيط} - 2 \text{ المتوسط}$$

بالتعويض عن قيمة المنوال في المعادلة (1) يمكن الحصول على المعادلة الآتية :

$$\text{معامل الانتواء} = \frac{2 (\text{المتوسط - الوسيط})}{\text{الانحراف المعياري}}$$

فإذا كانت قيمة معامل الانتواء تسلوی صفرأ ، أو يقترب من الصفر ، فيمكن القول أن منحنى التوزيع اعتدالی ، أو يقترب من التوزيع الاعتدالی .

ويمكن الحكم على شكل التوزيع بأنه اعتدالی إذا كان معامل تفرطه = ٠,٢٦٣ ، نظراً لأن معامل تفرط المنحنى الاعتدالی = ٠,٢٦٣ ، ويتم حسابه عملياً من المعادلة الآتية :

$$\text{معامل التفرط} = \frac{\text{نصف المدى الربيعي}}{\text{المنين التسعين} - \text{المنين العاشر}}$$

فيما زاد مقدار التفرط المحسوب عن ٠,٢٦٣ يكون التوزيع مسطحاً أو مقعرأ *Platykurtic* ، أما إذا قلّة قيمته عن ٠,٢٦٣ ، يكون التوزيع مدبباً *Leptokurtic*

١- عندما تكون عينة البحث غير مرتبتين (مستقلتين) ، وغير متساوين ففي العجم ($n_1 + n_2$) :

$$t = \frac{n_1 - n_2}{\sqrt{\frac{1}{n_1} + \frac{1}{n_2} - \frac{2}{n_1 + n_2}}}$$

$$\text{درجات الحرية} = n_1 + n_2 - 2$$

حيث أن :

n_1 = عدد أفراد المجموعة الأولى n_2 = عدد أفراد المجموعة الثانية

m_1 = متوسط درجات المجموعة الأولى m_2 = متوسط درجات المجموعة الثانية

\bar{x}_1 = تباين درجات المجموعة الأولى \bar{x}_2 = تباين درجات المجموعة الثانية

ولمعرفة دلالة الفرق بين المتوسطين يقوم الباحث بحساب درجات الحرية $(n_1 + n_2 - 2)$ ، ثم يستخدم الجداول الإحصائية الخاصة بدلاله اختبار "ت"

$$(*) \text{نصف المدى الربيعي} = \frac{\text{قربيع الثالث} - \text{قربيع الأول}}{4}$$

ويمكن معرفة ت الجدولية المقابلة لدرجات الحرية (ن، + ن، - ٢) ، فإذا كانت الفروض المراد اختبارها فروضاً صفرية ، أو فروضاً محابية يستخدم الباحث دلالة الطرفين (الذيلين) ، ومستويات الدلالة : ٠٠١ ، ٠٠٥ ، ٠٠٥ ، ٠٠٥ ، أما إذا كانت الفروض موجهة يستخدم الباحث دلالة الطرف الواحد (الذيل الواحد) ، ومستويات الدلالة : ٠٠٥ ، ٠٠٥ ، ٠٠٥ ، باعتبار أن هذه المستويات شبه متافق عليها بين العلماء في مجال البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية لرفض ، أو قبول الفرض .

إذا كانت "ت" المحسوبة < "ت" الجدولية ، دل ذلك على عدم وجود فرق جوهري بين المتوسطين ، وقد يرجع الفرق البسيط بين المتوسطين إلى الصدفة ، أو إلى أخطاء القياس . وهنا يتم قبول الفرض الصفرى ورفض الفرض البديل .
أما إذا كانت "ت" المحسوبة ≥ "ت" الجدولية دل ذلك على وجود فرق جوهري بين المتوسطين ، وهنا يتم رفض الفرض الصفرى وقبول الفرض البديل .

مثلاً (١) :

احسب قيمة "ت" لمتوسطين مستقلين (ن، ≠ ن،) من البيانات الآتية :

المجموعة الثانية	المجموعة الأولى
ن، = ٨١	ن، = ١٠١
م، = ٥٣،٢٠	م، = ٥٥،٠٢
ع، = ١٤،٦٧	ع، = ١٦،٣٣

خطوات الحل :

$$ت = \frac{١٠١ - ٨١}{\sqrt{\left[\frac{١}{٨١} + \frac{١}{١٠١} \right] \frac{٥٣،٢٠ - ٥٥،٠٢}{٢ - ٨١ + ١٠١}}}$$

$$ت = \frac{٥٣،٢٠ - ٥٥،٠٢}{\sqrt{\left[\frac{١}{٨١} + \frac{١}{١٠١} \right] \frac{٢١٥،٢١ \times ٨١ + ٢٦٦،٧ \times ١٠١}{٢ - ٨١ + ١٠١}}}$$

$$t = \frac{1,82}{\sqrt{0,222 \times \frac{17432,01 + 26936,7}{180}}}$$

$$t = \frac{1,82}{\sqrt{2,34}} - \frac{1,82}{\sqrt{5,472}}$$

وبالكشف عن قيمة t الجدولية لدرجات حرية 180 عند مستوى ٠,٠٥ نجد أن قيمة t المحسوبة = ٠,٧٨ ، وبالتالي فهي غير دالة إحصائية .

- عندما تكون عينتا البحث غير مرتبطتين (مستقلتين) ، ومتسلقيتين في الحجم ($n_1 = n_2$) :

$$t = \frac{1,82}{\sqrt{\frac{n_1 + n_2}{2} \left[\frac{1}{n_1} + \frac{1}{n_2} \right]}}$$

وبالتعويض في المعللة السابقة عن قيمة $n_1 = n_2 = n$ يمكن الحصول على المعادلة الآتية :

$$t = \frac{1,82}{\sqrt{\frac{n}{2} \left[\frac{1}{n} + \frac{1}{n-2} \right]}}$$

$$\therefore t = \frac{1,82}{\sqrt{\frac{n}{n-2}}}$$

درجات الحرية = $n - 2$

مثال (٢) :

اختر دالة الفرق بين متوسطي درجات مجموعتين من التلاميذ في مقاييس الانتهاء الأكاديمي من البيانات الآتية .

المجموعة الثانية	المجموعة الأولى
$n_2 = 33$	$n_1 = 33$
$M_2 = 15,81$	$M_1 = 22,62$
$S_2 = 2,62$	$S_1 = 3,62$

خطوات الحل :

$$t = \frac{M_1 - M_2}{\sqrt{\frac{S_1^2 + S_2^2}{n-1}}}$$

$$t = \frac{15,81 - 22,62}{\sqrt{\frac{(2,62)^2 + (3,62)^2}{1 - 33}}}$$

ت الجدولية المقابلة لدرجات حرية ٦٤ عند مستوى ٠,٠١ تساوى ٢,٦٥٥ .
 $t < t$ عند مستوى ٠,٠١ ، وبالتالي يوجد فرق دال إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ بين متوسطي درجات المجموعتين ، لصالح المجموعة الأولى (الدلالة توجه إلى المتوسط الأكبر في حالة المقارنة بين مجموعتين) .

مثال (٣) :

وضع باحث فرضأً نصه " يوجد فرق دال إحصائياً بين متوسطي درجات التلاميذ ذوي نقص الانتباه المصاحب بالنشاط الزائد ADHD ، ودرجات التلاميذ العاديين في العواقبية ، لصالح التلاميذ ذوي ADHD " . اختبر نتائج صحة هذا الفرض من البيانات الآتية :

العاديون	ADHD
$n_2 = 72$	$n_1 = 72$
$M_2 = 15,70$	$M_1 = 140,20$
$S_2 = 6,9$	$S_1 = 9,5$

خطوات الحل :

$$t = \frac{M_1 - M_2}{\sqrt{\frac{S_1^2 + S_2^2}{n-1}}}$$

$$ت = \frac{95,70 - 140,20}{\sqrt{\frac{(6,9) + (9,0)}{1 - 72}}}$$

درجات الحرية = ٢ ن - ٢ = ١٤٤ - ٢ = ١٤٢

نستخدم دلالة الطرف الواحد ، نظراً لأن الفرض المراد اختباره فرض

موجة .

٣- الجدولية عند مستوى $0,005 = 2,615$ ، وبالتالي فإن "ت" > "ت" عند مستوى $0,005$ ، أي يوجد فرق دال إحصائياً عند مستوى $0,005$ بين متوسطي درجات التلاميذ ذوي *ADHD* ، ودرجات التلاميذ العاديين في العوانية ، لصالح التلاميذ ذوي *ADHD* ، بمعنى أن التلاميذ ذوي *ADHD* أكثر عوانية من التلاميذ العاديين بفرق دال إحصائياً .

٤- حساب الفرق بين متوسطين مرتبطين أو لعينة واحدة :

عندما تكون عينة البحث مجموعة واحدة ، تعرضت لقياس قبلى وقياس بعدى (قبل وبعد التدريب) ، فإنه يمكن حساب الفرق بين متوسطي درجات القياس القبلى ودرجات القياس البعدى لنفس العينة من القانون الآتى :

$$ت = \frac{م_ن - م_{جـ_ن}}{\sqrt{\frac{م_ن^2 + م_{جـ_ن}^2}{ن(n-1)}}}$$

درجات الحرية = ن - ١

حيث أن :

$م_n$ = متوسط الفروق بين درجات القياسين القبلى والبعدى ، ويمكن حسابه أيضاً عن طريق حساب الفرق بين متوسطي درجات القياس القبلى ودرجات القياس البعدى .

$م_n$ = انحراف الفروق (f) عن متوسطها (m_f) = $f - m_f$

$مـ_جـ_n$ = مجموع مربعات الفروق عن متوسطها

= $مـ_جـ(f - m_f)^2$

n = عدد أفراد المجموعة ، ودرجات الحرية في هذه الحالة = $n - 1$

ويمكن كتابة المعادلة السابقة بالصورة الآتية :

$$\text{مجمـد} = \frac{\text{عـدـد}}{\text{نـ}}$$

$$\boxed{\frac{\text{مـد}}{\text{عـدـد}} = \frac{\text{نـ}}{(n - 1)}}$$

ويكتفى معظم الباحثين في هذه الحالة بمعرفة الدلالة الإحصائية للفروق الناتجة ، وأن تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع يكون أقوى إذا كانت الفروق دالة عند مستوى .٠٠٠١ . عنه في حالة مستوى الدلالة ، .٠٠٠١ ، .٠٠٠٥ ، علمًا بأن الدلالة الإحصائية تتأثر بعدد من العوامل منها : مقدار الفرق بين العينين ، وحجم العينتين ، ومقدار التشتت (الانحراف المعياري عن المتوسط) في كل مجموعة على حدة ، لذا يفضل حساب معامل الارتباط بين درجات القياس القبلي ودرجات القياس البعدى بواسطه معامل ارتباط بيرسون ، ثم نربع قيمة معامل الارتباط الناتج (R^2) ، ونحسب نسبة الارتباط *Correlation Ratio* وذلك لتوضيح قوة العلاقة بين نتائج القياس القبلي والقياس البعدى .

ويستخدم بعض الباحثين المعادلة السابقة في معرفة ثبات الاختبار بطريقة إعادة التطبيق ، أي تطبيق الاختبار نفسه مرتين بفواصل زمني معين على نفس العينة من الأشخاص ، فإذا كانت الفروق بين درجات التطبيق الأول ودرجات إعادة التطبيق بعد فاصل زمني معين غير دالة إحصائيًا دل ذلك على أن الاختبار ثابت ، بمعنى أنه يعطي نتائج متتملة في كلا التطبيقين .

مثال (٤) :

اختر دالة الفرق بين متوسطي درجات القياس القبلي ودرجات القياس البعدى لعينة عددها ٣٣ تلميذًا في مقابل حب الاستطلاع قبل وبعد تطبيق برنامج تنمية حب الاستطلاع من البيانات الآتية :

القياس البعدى	القياس القبلى
٤١,٣٠ = م	٣٢,٧١ = م
٣,٠٢ = ع	٣,٥١ = ع
١٤٧,٥	

خطوات الحل :

$$t = \frac{M}{\sqrt{\frac{M - \bar{X}}{n(n-1)}}}$$

$$t = \frac{32,71 - 41,30}{\sqrt{\frac{(147,5)}{(1 - 22)}}}$$

$$\text{درجات الحرية} = n - 1 = 22 - 1 = 21$$

بالكشف فى الجداول الإحصائية عن قيمة ت الجنوئية المقابلة لدرجات حرية ٢٢ عند مستوى ٠,٠١ نجد أن $t = 2,74$ ، وبالتالي فإن $t > t$ عند مستوى ٠,٠١ ، أي يوجد فرق دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ بين متوسطي درجات القياس القبلى ودرجات القياس البعدى ، لصالح القياس البعدى (المتوسط الأكبر) ، ومن هنا يقرر الباحث بأن برنامجه فعالاً في تنمية حب الاستطلاع لدى التلاميذ .

مثال (٥) :

اختر دلالة الفرق بين متوسطي درجات القياس القبلى ودرجات القياس البعدى لعدد عشرة تلميذة في اختبار الحساب من البيانات الآتية :

										القياس القبلى	القياس البعدى
القياس القبلى	القياس البعدى										
٦	٢	٢	٥	٤	٨	٥	٧	٣	٧	٦	٩
٥	٦	٨	٧	٦	١٠	٧	٦	٥	١٠	٨	٧

خطوات الحل :

القياس القبلي (س)	القياس البعدى (ص)	الفروق (ت)	ح د	ح د	ح د
٧	١٠	٣	١	١	١
٣	٥	٢	٠	٠	٠
٧	٦	١-	٩	٣-	٣-
٥	٧	٢	٠	٠	٠
٨	١٠	٢	٠	٠	٠
٤	٦	٢	٠	٠	٠
٥	٧	٢	٠	٠	٠
٢	٨	٦	١٦	٤	٤
٣	٦	٣	١	١	١
٦	٥	١-	٩	٣-	٣-
٥٠ - مس =	٧٠ - مس =	٢٠ = مجدف - مس =	٣٦ - مبد ح د -	٣٦	٣٦

$$t = \frac{م د}{\sqrt{\frac{مس}{ن(n-1)}}}$$

$$t = \frac{٢}{\sqrt{\frac{٣٦}{(١٠)(١١)}}}$$

درجات الحرية = ن - ١ - ١٠ = ٩ = ١ - ١٠ - ١

١- الجدولية عند مستوى ٠٠١ ، ٠٠٥ لدرجات حرية ٩

تساوي ٢,٢٦ ، ٣,٢٥ على الترتيب ، أي أن "ت" عند مستوى

٠,٠٥ ، وبالتالي فإن الفرق دال إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥

٤- حساب الفرق بين متواسطي عينتين غير متجانستين (ع١ ≠ ع٢) ، وغير

متتساوين في الحجم (ن١ ≠ ن٢) :

عندما يكون حجم العينة الأولى لا يساوى حجم العينة الثانية (ن١ ≠ ن٢) ،

وعندما تكون النسبة الثانية ($\frac{ع٢}{ع١}$) دالة إحصائية ، فإنه يمكن استخدام اختبار

"ت" على النحو الآتي :

(١) نحسب قيمة t بالطريقة العادلة باستخدام المعادلة الآتية :

$$t = \frac{14 - 13}{\sqrt{\frac{1}{n_1} + \frac{1}{n_2}}}$$

(٢) نحدد مستوى الدلالة (٠,٠١ ، ٠,٠٥) .

(٣) نحسب درجات حرية العينة الأولى ($n_1 - 1$) ، ودرجات حرية العينة الثانية ($n_2 - 1$) .

(٤) نحسب قيمة t ، للعينة الأولى المقابلة لدرجات حرية ($n_1 - 1$) عند مستوى الدلالة المحدد مسبقاً ، ثم نحسب t ، للعينة الثانية المقابلة لدرجات حرية ($n_2 - 1$) عند نفس مستوى الدلالة .

(٥) نحسب قيمة الفرق (t) باستخدام كل من t ، ، t ، من المعادلة الآتية :

$$t = \frac{t_1 - t_2}{\sqrt{\frac{1}{n_1} + \frac{1}{n_2}}}$$

(٦) نقلن بين قيمتي t ، ، t ، فإذا كانت $t < t$ عند مستوى الدلالة المحدد دل ذلك على وجود فرق دال إحصائياً بين متبايني درجات المجموعتين ، أما إذا كانت $t > t$ دل ذلك على عدم وجود فرق جوهري (دال) بين متبايني درجات المجموعتين .

مثال (٦) :

اخبر دلالة الفرق بين متبايني درجات تحصيل مجموعتين من القلاميد من البيانات الآتية :

مجموعه (٢)	مجموعه (١)
$n_2 = ٢٠$	$n_1 = ١٠$
$m_2 = ١٦$	$m_1 = ١٣$
$\bar{x}_2 = ٦,٧٢$	$\bar{x}_1 = ٢٨,٤٢$

خطوات الحل :

$$(1) \text{ نحسب النسبة الفانية } \left(\frac{\text{ع}^1}{\text{ع}^0} \right) = \frac{28,42}{6,72}$$

(2) درجات حرية التباين الكبير $(28,42) = \text{ن}_1 - 1 = 9$ ، ودرجات حرية التباين الصغير $(6,72) = \text{n}_2 - 1 = 19$

(3) نكشف في جداول النسبة الفانية (ف) عند درجات حرية التباين الكبير ($\text{البسط} = 9$) ، ودرجات حرية التباين الصغير ($\text{المقام} = 19$) ، نجد أن قيمة النسبة الفانية الجدولية (ف) $= 2,52$ عند مستوى $0,01$ ، وهذا يدل على أن العينتين غير متجانستين ، بالإضافة إلى أنهما غير متساويتين ($\text{n}_1 \neq \text{n}_2$) ، وهذا يقودنا إلى استخدام الحالة الرابعة والأخيرة من حالات اختبار "ت" على النحو الآتي :

$$t = \frac{19 - 14}{\sqrt{\frac{\text{ع}^1 + \text{ع}^0}{\text{n}_1 + \text{n}_2}}}$$

$$2,58 = \frac{19 - 14}{\sqrt{\frac{6,72 + 28,42}{20 + 10}}}$$

فإذا حددنا مستوى الدلالة $0,05$ ، فإن ت، للمجموعة الأولى المقابلة لدرجات حرية 9 عند مستوى $0,05 = 2,262$ ، ت، للمجموعة الثانية المقابلة لدرجات حرية 19 عند مستوى $0,05 = 2,093$.

$$t = \frac{t_1 \left(\frac{\text{ع}^1}{\text{n}_1} \right) + t_2 \left(\frac{\text{ع}^0}{\text{n}_2} \right)}{\sqrt{\frac{\text{ع}^1}{\text{n}_1} + \frac{\text{ع}^0}{\text{n}_2}}}$$

$$2,24 = \frac{\frac{6,72}{20} \times 2,093 + \frac{28,42}{10} \times 2,262}{\sqrt{\frac{6,72}{20} + \frac{28,42}{10}}}$$

نلاحظ أن "ت" عند مستوى .٠٠٥ ، وبالتالي يوجد فرق دال إحصائياً عند مستوى .٠٠٥ بين متوسطي درجات تحصيل مجموعتي التلاميذ ، لصالح تلاميذ المجموعة الأولى .

وعندما تكون $n_1 = n_2$ ، فإن $t = t$ ، نظراً لأن درجات حرية العينة الأولى $(n_1 - 1)$ = درجات حرية العينة الثانية $(n_2 - 1)$ ، كما أنه لو قمنا بالتعويض في المعادلة :

$$t = \frac{t, \left(\frac{\bar{X}_1}{n_1} + t, \left(\frac{\bar{X}_2}{n_2} \right) \right)}{\frac{\bar{X}_1}{n_1} + \frac{\bar{X}_2}{n_2}}$$

عن قيمة t ، $= t$ ، $n_1 = n_2 = n$ نستنتج أن :

$$t = \frac{t, \left(\frac{\bar{X}_1}{n} + t, \left(\frac{\bar{X}_2}{n} \right) \right)}{\frac{\bar{X}_1}{n} + \frac{\bar{X}_2}{n}}$$

$$t = \frac{\frac{n}{2} (\bar{X}_1 + \bar{X}_2)}{\frac{1}{n} (\bar{X}_1 + \bar{X}_2)}$$

$$\therefore t = t = t$$

• حجم التأثير في حالة استخدام اختبار "ت" :

يكفي بعض الباحثين ببيان دلالة الفروق بين المجموعات ، فالدلالة الإحصائية للفرق بين مجموعتين ، أو أكثر ليست كافية لبيان أهمية ذلك الفرق ، وإنما هناك أمور أخرى يجب أن تؤخذ في الاعتبار مثل حجم ذلك الفرق ، وما يمكن أن يترتب على معرفة ذلك الفرق من قرارات ، أي أن القيمة العملية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار بالإضافة إلى الدلالة الإحصائية ، لذا يفضل أن يحسب الباحث حجم التأثير Effect Size (حجم الفرق) ، عندما تكون "ت" دالة إحصائية ، لأن مقاييس

حجم التأثير لا تتأثر بحجم العينات ، نظراً لأنها تتناول حجم الفرق ، أو قوة الارتباط *Strength of Association* دون أن تكون دالة لحجم العينة ، أى أن الدالة الإحصائية قد تكون مضللة أحياناً ، وبالتالي فلابد من حساب حجم التأثير عند تقويم نتائج أية تجربة ، فاحجام التأثير توضح لنا مقدار تأثير المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعية ، بينما الدالة الإحصائية لا توضح ذلك ، فحجم التأثير هو الوجه المكمل للدالة الإحصائية ، لهذا يجب على الباحثين الإيجابية عن الأسئلة الآتية :

- هل التأثير الملحوظ حقيقي أم يرجع إلى الصدفة ؟

- إذا كان التأثير حقيقي فما حجمه ؟

- هل حجم التأثير كبير بدرجة كافية بحيث يصبح مفيداً ؟

ويمكن حساب حجم التأثير ، أو قوة الارتباط في حالة استخدام الباحث

لاختبار "ت" سواء للعينات المستقلة ، أو المرتبطة من خلال حساب :

١- مربع معامل إيتا : (η^2)

يُسمى مربع معامل إيتا (η^2) أحياناً بنسبة الارتباط ، أو قوة العلاقة بين المتغيرين (المستقل ، التابع) ، وينتمي إلى الإحصاء الوصفي (إحصاء العينات) ، ويحدد (η^2) حجم تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع تحديداً كمياً ، نظراً لأن (η^2) يدل على نسبة من التباين الكلي للمتغير التابع (التباين المفسر) في العينات موضوع البحث التي ترجع إلى تأثير المتغير المستقل ، بمعنى أن (η^2) يحدد نسبة التباين في المتغير التابع التي يمكن تفسيرها ، والتي تعزى إلى تأثير المتغير المستقل ، ويمكن حساب (η^2) من المعادلة الآتية :

$$\eta^2 = \frac{t^2}{t^2 + \text{درجات الحرية}}$$

وتدل إيتا (η^2) على الارتباط الثنائي بين المجموعات والمتغير التابع ، وهنا نذكر الباحث أنه عند تفسير القيمة الناتجة تناقض كنسبة منها بضرب الناتج $\times 100$ حتى نحصل على نسبة التباين المفسر ، وأن درجات الحرية في حالة العينات المستقلة = $n_1 + n_2 - 2$ ، ودرجات الحرية في حالة العينات المترابطة = $n - 1$

ويمكن حساب حجم التأثير (d) بدلالة (η^2) من المعادلة الآتية :

$$d = \frac{2\sqrt{\eta^2}}{\sqrt{1 - \eta^2}}$$

٢- مربع أوميغا (ω^2) :

ينتمي مربع أوميغا (ω^2) إلى الإحصاء الاستدلالي (إحصاء الأصول) على عكس مربع إيتا (η^2) ، ويحسب (ω^2) من المعادلة الآتية :

$$\omega^2 = \frac{t^2 - 1}{t^2 + n, + n, - 1}$$

ويفسر (ω^2) مثل (η^2) بعد ضرب الناتج $\times 100$ لتحويله إلى نسبة منوية ، ويمكن استخدام محكات كوهن (Cohen, 1977) الآتية للحكم على قوة تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع :

- أ- التأثير الذي يفسر حوالي 1 % من التباين الكلى يدل على تأثير ضئيل أو تأثير منخفض .
- ب- التأثير الذي يفسر حوالي 6 % من التباين الكلى يعد تأثيراً متوسطاً .
- ج- التأثير الذي يفسر حوالي 10 % من التباين الكلى يعد تأثيراً كبيراً .

٣- معادلات كوهن Cohen لحساب حجم التأثير :

توصل 'كوهن' (في : صلاح أحمد مراد ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٤٦) إلى معادلات لحساب حجم التأثير باستخدام قيمة 'ت' المحسوبة إذا كانت دالة إحصائية ، تختلف في طريقة حسابها عن مربع معامل إيتا (η^2) ، ومربع معامل أوميغا (ω^2) ، نظراً لأن (η^2) ، (ω^2) يدلان على نسبة التباين الكلى للمتغير التابع التي تعزى إلى تأثير المتغير المستقل ، أو قوة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، بينما حجم التأثير المحسوب من معادلات 'كوهن' يدل على نسبة الفرق بين متوسطي درجات المجموعتين في وحدات معيارية ، والمعادلات هي :

- أ- حجم التأثير لعينتين مستقلتين ($t, \text{معن}, n$) :

يمكن حساب حجم التأثير لعينتين مستقلتين من المعادلة الآتية :

$$\text{حجم التأثير (ح)} = t \sqrt{\frac{1}{n_1} + \frac{1}{n_2}}$$

حيث أن : ت = المحسوبة والدالة n_1, n_2 ، هنا حجم العينتين

فإذا كان حجم التأثير (ح) = ٠,٢ فهذا يدل على تأثير ضعيف للمتغير المستقل في المتغير التابع ، أما إذا كان (ح) = ٥,٠ فهذا يدل على تأثير متوسط للمتغير المستقل في المتغير التابع ، أما إذا كان (ح) = ٨,٠ أو أكثر فهذا يدل على تأثير مرتفع للمتغير المستقل في المتغير التابع .

بـ- حجم التأثير لعينتين غير مستقلتين (عينة واحدة) :

يتم حساب حجم التأثير في حالة العينات المرتبطة أو غير المستقلة من المعادلة الآتية :

$$\text{حجم التأثير (ح)} = \frac{(1 - r)}{n}$$

حيث أن :

ن = حجم العينة ر = معامل الارتباط بين درجات الفيسين .

وقد وضح 'كيس' (Kiess, 1989) العلاقة بين حجم التأثير ومربع معامل إيتا (η^2) في المعادلة الآتية :

$$\text{حجم التأثير (ح)} = \frac{\eta^2 / \text{مربع معامل إيتا}}{1 - \eta^2 / \text{مربع معامل إيتا}}$$

$$\text{حجم التأثير (ح)} = \frac{\eta^2}{\eta^2 - 1}$$

وقد أعد 'كيس' جدولًا يوضح العلاقة بين حجم التأثير (ح) ، ومربع معامل إيتا (η^2) بين فيه ما يلى :

أ - حجم التأثير (٠,٢) يقليل مربع معامل إيتا (٠,٠١) ، والذي يدل على أن نسبة التباين المفسر في المتغير التابع التي ترجع إلى تأثير المتغير المستقل تساوى (١ %) ، أي تأثير منخفض .

بـ- حجم التأثير (٥,١) تقريبًا يقليل مربع معامل إيتا (٠,٠٦) ، والذي يدل على أن نسبة التباين المفسر في المتغير التابع التي ترجع إلى تأثير المتغير المستقل تساوى (٦ %) ، أي تأثير متوسط .

جـ - حجم التأثير (٤٠,٨٤) يقابل مربع معامل إيتا (١٥,٠٠)، والذي يدل على أن نسبة التباين المفسر في المتغير التابع التي ترجع إلى تأثير المتغير المستقل تساوى (١٥ %)، أي تأثير مرتفع.

د - حجم التأثير (واحد) يقابل مربع معامل إيتا (٢٠,٠٠)، والذي يدل على أن نسبة التباين المفسر في المتغير التابع التي ترجع إلى تأثير المتغير المستقل تساوى (٢٠ %)، أي تأثير مرتفع أيضاً.

تمرين :

١- اختر دلالة 'ت' للفرق بين متوسطي درجات عينتين مختلفتين في الحجم والتجانس، ثم احسب حجم التأثير باستخدام (٢٧)، (٢٨) من البيانات الآتية :

العينة الثانية	العينة الأولى
$n_2 = 24$	$n_1 = 15$
$m_2 = 94$	$m_1 = 80$
$U_2 = 8$	$U_1 = 5$

٢- النتائج الآتية لعينتين مستقلتين :

العينة الثانية	العينة الأولى
$n_2 = 36$	$n_1 = 50$
$m_2 = 120$	$m_1 = 124$
$U_2 = 12$	$U_1 = 10,0$

اختر دلالة الفرق بين المتوسطين عند مستوى ٠٠٠١

٣- طبق باحث مقياساً لحب الاستطلاع قبل وبعد التدريب على عشرة تلاميذ فحصل على البيانات الآتية :

٢٠	٢٨	٢١	٢٤	٣٠	٢٧	٢٣	٢٦	٢٥	٢٠	قبل
٣٥	٣٤	٣٣	٣٥	٣٧	٤٨	٣٤	٣٤	٣٨	٣٥	بعد

اثبت أن التدريب فعال في تعمية حب الاستطلاع لدى التلاميذ مع حساب حجم التأثير .

ثالثاً : تحليل التباين - أحادى الاتجاه :

One Way - Analysis of Variance (ANOVA):

يُستخدم تحليل التباين أحادى الاتجاه فى الكشف عن الفروق بين درجات مجموعتين أو أكثر من الأفراد فى خصائص الشخصية فى حالة وجود متغيرين أحدهما متغير مستقل (تصنيفى) ، يتضمن عدة مستويات هى المجموعات ، والثانى متغير تابع ، لذا سُمى بتحليل التباين الأحادى لأنه يتضمن متغيراً مستقلاً واحداً ، ومتغيراً تابعاً واحداً .

ويرجع الفضل إلى العالم "فisher" الذى ابتكر تحليل التباين ، وقام "Burt" بتطبيقه فى مجالات العلوم النفسية والتربوية ، وبعد تحليل التباين من أهم الطرق المستخدمة فى البحث العلمى فى مجال التربية وعلم النفس ، فهو يصلح لتحليل نتائج عدد من التجارب المتوازنة كل منها تحدث فى ظروف موحدة وعلى مجموعة مجاتسة أكثر تجانساً فى الواقع من المجتمع الأصلى ، ويعطى تقديرأً لعوامل الخطأ المنظم الخاص بالفرق الناتجة من اختلاف المجتمعات الأصلية التى أشتقت منها العينات ، ويعطى أيضاً تقديرأً لا يأس به لنوع آخر من الأخطاء التى تحدث فروفاً منتظمة ذات تأثير ثابت فى أداء مجموعات التجربة المشتركة فى كل طريقة ، ويساعد على تحليل الفروق فى أداء الأفراد والجماعات إلى أكثر من عنصر ، ويساعد على قياس الدلالة الإحصائية فى الأداء . كما أنه يصلح لمعرفة الفروق القائمة بين البنين والبنات فى الذكاء والقدرات العقلية الطائفية ، وفي السمات المزاجية ، وفي النواحي التحصيلية المختلفة ، ويصلح أيضاً فى قياس مدى تجانس عينات المختبرين ، والمفردات التى تتتألف منها الاختبارات النفسية .

ويرجع شيوخ استخدام تحليل التباين فى البحوث العلمية إلى معرفة وقدرة الباحثين على استخدامه وتفسير نتائجه ، وتوافر بعض الحزم الإحصائية التى تسهل استخدامه ، كما أنه لا يتقييد بعد المجموعات الذى يمكن مقارنته ، وعند استخدامه فى المقارنة بين أكثر من مجموعتين فإنه يمكن التحكم والسيطرة على تقديرات خطأ النوع الأول .

ويقصد بتحليل التباين تقسيم تباين المتغير التابع إلى قسمين فى حالة وجود متغير مستقل واحد ، أو إلى عدة أقسام فى حالة أكثر من متغير مستقل ، ويرجع أحد هذه الأقسام إلى المتغير المستقل ، أو المتغيرات المستقلة ويطلق عليه بالآخر

الرئيسي في تباين المتغير التابع وهو تباين منظم معلوم مصدره ، ويرجع القسم الثاني - في حالة وجود متغير مستقل واحد - إلى تباين غير منظم مصدره درجات الأفراد يطلق عليه تباين الخطأ *Error Variance* ، أو التباين داخل المجموعات *Within Groups* ، بينما يطلق على التباين الرئيسي مسمى التباين بين المجموعات *Between Groups* وعندما لا يؤثر المتغير المستقل في المتغير التابع فإن التباين بين المجموعات يرجع إلى أخطاء المعاينة *Sampling Error* ، ومن ثم فإن النسبة الفائية (ف) تساوى واحد تقريباً . أما إذا كان المتغير المستقل يؤثر في المتغير التابع فإن التباين بين المجموعات يزداد أكثر مما هو متوقع عن أخطاء المعاينة ، وبالتالي فإن تباين بين المجموعات يكون أكبر من التباين داخل المجموعات ، أو تباين الخطأ ، وتزداد قيمة النسبة الفائية (ف) عن الواحد ، أي أن قيمة النسبة الفائية ترتبط ارتباطاً طردياً بزيادة تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع .

١. تحليل التباين بين مجموعتين :

الباحث الذي يستخدم هذا النوع من تحليل التباين عليه تكوين الجدول الآتي :

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات (التبان)	ف
داخل المجموعات	ن، +ن، ع، ن، +ن، ع، -	ن، ع، +ن، ع، ن، ع، +ن، ع، -	ن، +ن، ع، ن، ع، +ن، ع، -	ن، ع، +ن، ع، ن، ع، +ن، ع، -
	ن، ح، +ن، ح، -	ن، ح، +ن، ح، -	ن، ح، +ن، ح، -	ن، ح، +ن، ح، -
بين المجموعات				١ - ٢
المجموع	ن، +ن، ع، ن، ح، +ن، ح، -	ن، ع، +ن، ع، ن، ح، +ن، ح، -	ن، +ن، ع، ن، ع، +ن، ع، -	ن، +ن، ع، ن، ع، +ن، ع، -

(أ) نحسب درجات حرية مجموع المربعات الداخلية :

درجات الحرية الداخلية = عدد أفراد المجموعات - عدد المجموعات

$$= ن، +ن، ع، - ٢$$

(ب) نحسب درجات حرية مجموع المربعات بين المجموعات :

درجات الحرية البينية = عدد المجموعات - عدد القيود = ٢ - ١

عدد القيود = ١ ، نظراً لأن متوسطي المجموعتين ينتميان إلى متوسط عام

واحد (المتوسط الوزني) .

ونحسب من الخطوتين (أ) ، (ب) درجات حرية المجموع الكلى للربعات =

$$\text{عدد أفراد المجموعات} - 1 = N_1 + N_2 - 1$$

(ج) نحسب مجموع المربعات داخل المجموعات :

مجموع المربعات الداخلية = عدد أفراد العينة الأولى (N_1) \times تباينها (S^2_1) +

عدد أفراد العينة الثانية (N_2) \times تباينها (S^2_2)

$$\boxed{\text{مجموع المربعات الداخلية} = N_1 \times S^2_1 + N_2 \times S^2_2}$$

ويطلق أحياناً على مجموع المربعات داخل المجموعات مسمى
مجموع مربعات الخطأ .

(د) نحسب المتوسط العام أو المتوسط الوزنى لمتوسطات المجموعات :

$$\boxed{\text{المتوسط الوزنى للمجموعتين} (M) = \frac{N_1 \bar{x}_1 + N_2 \bar{x}_2}{N_1 + N_2}}$$

(هـ) نحسب مجموع المربعات بين المجموعات :

$$\boxed{\text{مجموع المربعات البينية} = N_1 \bar{x}_1^2 + N_2 \bar{x}_2^2}$$

حيث أن : $\bar{x}_1 = (x_1 - M) / n_1$ ، $\bar{x}_2 = (x_2 - M) / n_2$ ، أي أن مجموع المربعات
بين المجموعات = المجموع الوزنى لمربعات الفروق بين متوسط كل
مجموعه والمتوسط العام للمجموعات (M) .

(و) نحسب المجموع الكلى للربعات :

المجموع الكلى للربعات = مجموع المربعات داخل المجموعات

+ مجموع المربعات بين المجموعات

(ز) نحسب متوسط المربعات (التبالين) داخل المجموعات :

$$\boxed{\text{التبالين الداخلى} = \frac{\text{مجموع المربعات داخل المجموعات}}{\text{درجات الحرية المناظرة}}} \\ (\text{تبالين الخطأ})$$

$$\boxed{\text{التبالين الداخلى} = \frac{N_1 S^2_1 + N_2 S^2_2}{N_1 + N_2}}$$

(ج) حسب متوسط المربعات (التبابين) بين المجموعات :

$$\text{التبابين البيني} = \frac{\text{مجموع المربعات بين المجموعات}}{\text{درجات الحرية المناظرة}}$$

$$\text{التبابين البيني} = \frac{n_1 h^1 + n_2 h^2}{1}$$

(د) حسب قيمة النسبة الفائية (ف) من خارج قسمة التباين الكبير على التباين الصغير :

$$F = \frac{\text{التبابين الكبير}}{\text{التبابين الصغير}}$$

(ى) حسب دلالة الفروق من الجداول الإحصائية على النحو الآتى :
 تكشف في جداول النسبة الفائية المتضمنة في الجداول الإحصائية عند مستوى ٠,٠٠١ ، ٠,٠٠٥ لدرجات حرية التباين الكبير (البسط) ، ودرجات حرية التباين الصغير (المقام) ، ونحدد قيمة F الجدولية ، فإذا كانت F $>$ (المحسوبة) \geq F الجدولية عند مستوى ٠,٠٥ ، فهذا يدل على عدم وجود فرق دل إحصائياً بين متوسطات درجات المجموعات ، وبالتالي يمكن قبول الفرض الصفرى الذي ينص على عدم وجود فروق بين درجات المجموعات ، ورفض الفرض البديل الذي ينص على وجود فروق بين درجات المجموعات .

أما إذا كانت F (المحسوبة) \leq F الجدولية عند مستوى ٠,٠١ ، أو ٠,٠٠١ ، فهذا يدل على وجود فرق دلالة إحصائياً بين متوسطات درجات المجموعات ، بمعنى أن الفروق جوهرية ولا ترجع للصدفة ، أو إلى أخطاء القياس ، وهذا يمكن تأكيد ، أو قبول الفروض البديلة ، والتي تنسص على وجود فروق بين متوسطات درجات المجموعات ، وبالتالي يتم رفض الفروض الصفرية .

مثال (٧) :

اخبر دلالة الفرق بين متوسطي درجات تحصيل البنين ودرجات تحصيل البنات في اختبار تحصيلي من البيانات الآتية :

البنات	البنون
$n_2 = ٥$	$n_١ = ٥$
$١٧ = ٢٠$	$٢٠ = ١٤$
$٢,١٠ = ٢,٧٨٨$	$٢,٧٨٨ = ٢,١٠$

خطوات الحل :

$$(١) \text{ درجات الحرية الداخلية} = n_١ + n_٢ - ٢ = ٦ + ٥ - ٢ = ٩$$

$$(٢) \text{ درجات الحرية البنية} = \text{عدد المجموعات} - ١ = ٢ - ١ = ١$$

$$(٣) \text{ مجموع المربعات الداخلية} = n_١ ع^٢ + n_٢ ع^٢ =$$

$$٣٨ = (٢,١٠)^٢ + (٢,٧٨٨)^٢ =$$

$$(٤) \text{ المتوسط الوزنی (م)} = \frac{١٧ + ٢٠}{٢} = \frac{٣٧}{٢} = ١٨,٥$$

$$(٥) \text{ نسب حم} = (م - م) = ١٨,٥ - ٢٠ = -١,٥$$

$$\text{نسب حم} = (م - م) = ١٨,٥ - ١٧ = ١,٥$$

$$\text{مجموع المربعات البنية} = n_١ ع^٢ + n_٢ ع^٢$$

$$٢٢,٥ = (١,٥)^٢ + (١,٥)^٢ =$$

(٦) نسب التباين داخل وبين المجموعتين :

$$\text{التباين الداخلي} = \frac{\text{مجموع المربعات الداخلية}}{\text{درجات الحرية المناظرة}} = \frac{٣٨}{٨} = ٤,٧٥$$

$$\text{التباين البنى} = \frac{\text{مجموع المربعات البنية}}{\text{درجات الحرية المناظرة}} = \frac{٢٢,٥}{١} = ٢٢,٥$$

(٧) نسب النسبة للفانية (ف) :

$$ف = \frac{٢٢,٥}{٤,٧٥} = \frac{\text{التباين الكبير}}{\text{التباين الصغير}} = \frac{٥,٥}{١}$$

(٨) نقوم بتكوين الجدول الآتي :

مصدر التباين	نرجة الحرية	مجموع المربعات	التباین	Σ	الدالة
غير دالة	داخل المجموعات	٤,٧٥	٣٨	٨	
	بين المجموعات	٢٢,٥	١		
	المجموع	٦٠,٥	٩		

(٩) نكشف في الجداول الإحصائية عن قيمة Σ الجدولية عند درجات حرية التباين الكبير (١) ، ودرجات حرية التباين الصغير (٨) عند مستوى ٠,٠٥ نجد أن $\Sigma = ٥,٣٢$ ، وبالتالي لا يوجد فرق دال إحصائياً بين متوسطي درجات تحصيل البنين ودرجات تحصيل البنات في اختبار الحساب ، أي يمكن قبول الفرض الصفرى ورفض الفرض البديل .

٤- تحليل التباين بين ثلاث مجموعات :

$$(أ) درجات الحرية الداخلية = N_{11} + N_{12} + N_{22} - ٣$$

$$(ب) درجات الحرية البنية = عدد المجموعات - ١ = ٣ - ١ = ٢$$

$$(ج) مجموع المربعات الداخلية : N_{11}U_{11} + N_{12}U_{12} + N_{22}U_{22}$$

$$(د) مجموع المربعات البنية : N_{11}H_{11} + N_{12}H_{12} + N_{22}H_{22}$$

$$\text{حيث أن } H_{22} = (N - M)$$

(هـ) نحسب التباين الداخلي :

$$\text{التباين الداخلي} = \frac{N_{11}U_{11} + N_{12}U_{12} + N_{22}U_{22}}{N_{11} + N_{12} + N_{22} - ٣}$$

(و) نحسب التباين البنى :

$$\text{التباين البنى} = \frac{N_{11}H_{11} + N_{12}H_{12} + N_{22}H_{22}}{٢}$$

(ز) نحسب النسبة الثانية (Σ) :

$$\Sigma = \frac{\text{التباين الكبير}}{\text{التباين الصغير}}$$

ونتبع نفس الخطوات السابقة في الكشف عن Σ الجدولية ومقارنة قيمة Σ المحسوبة بقيمة Σ الجدولية .

• المقارنات المتعددة بين المتوسطات :

إن تحليل التباين يوضح فقط ما إذا كانت توجد أو لا توجد فروق بين المعالجات ، أو المجموعات ، ويجب علينا في حالة وجود فروق جوهرية بين المعالجات ، أو المجموعات أن نوضح أي المعالجات أو المجموعات التي تسببت في وجود هذه الفروق (أي المجموعات تختلف عن الأخرى) ؛ وذلك بمعرفة اتجاه دلالة الفروق بين المتوسطات في حالة أكثر من معالجين ، أو مجموعتين ، فيجب أن يستخدم الباحث اختبارات المتابعة (*Follow-Up Tests*) المقارنات المتعددة بين المتوسطات () والتي منها :

أ - اختبار توكي : *Tukey HSD Test*

قدم "توكي" هذه الطريقة عام ١٩٥٣ والتي تعتمد على تحديد خطأ التجربة كلها (لجميع المقارنات الممكنة لآزواج المتوسطات) * ، بالقيمة (α) وذلك لتقليل خطأ المقارنة الواحدة كلما زاد عدد المقارنات ، وأطلق "توكي" عليها مسمى *HSD* اختصاراً لـ *Honestly Significant Difference* (أدق فرق معنوي) ، ويكون الفرق بين المتوسطين دالاً إذا كانت قيمته أكبر من قيمة *HSD* التي يمكن حسابها من المعادلة الآتية :

$$q = \frac{\text{تبين الخطأ (تبين داخل المجموعات)}}{n} \quad |$$

حيث أن :

q = قيمة q الجدولية التي تستخرجها من جدول مدى إحصاءة "ت" *
 - المرفق بالجدول الإحصائية في هذا الكتاب - المقابلة لدرجات حرية = (عدد المتوسطات ، درجات حرية تبيان الخطأ) ، عند نفس مستوى دلالة النسبة الفاتحة (ف) الناتجة عن تحليل التباين المستخدم في الدراسة ، n = عدد الأفراد في المجموعة الواحدة

* عدد المقارنات الممكنة بين آزواج المتوسطات = $\frac{k(k-1)}{2}$ ، حيث k = عدد المجموعات

ويستخدم اختبار " توكي " في حالة إعتدالية التوزيع في كل المعالجات ، أو المجموعات ، وفي حالة تجانس التباين ، وأيضاً في حالة تسلوی (n) في كل المعالجات ، أو المجموعات ، ويتم اختبار الفرض الصفرى ($M_1 = M_2 = \dots = M_k$) بالمقارنة الثانية بين أكبر وأصغر متواسطين ، وبالتالي يُعد اختبار " توكي " بديلاً لاختبار تحليل التباين (اختبار F) ، فهو يجب كما يجب اختبار (F) عن الفرض الصفرى العام ، كما يُعد اختبار " توكي " أحد اختبارات المقارنات البعدية ، ويمكن التعبير عنه في صورة نسبة على النحو الآتى :

$$\frac{M_1 - M_2}{\sqrt{\frac{n_1 + n_2}{n_1 n_2} \text{ تباين الخطأ}}} = q$$

حيث أن :

q = مدى إحصاءة (t) المحسوبة .

M_1 = أكبر متوسط محاسب للمعالجات ، أو المجموعات المختلفة .

M_2 = أصغر متوسط محاسب للمعالجات ، أو المجموعات المختلفة .

ونستخدم المعادلة السابقة بعد ترتيب متواسطات المجموعات ترتيباً تصاعدياً ، ثم نحسب الفرق بين كل متوسط وغيره من المتواسطات الأخرى ، ونقسم الناتج على المقدار $\sqrt{\frac{n_1 + n_2}{n_1 n_2} \text{ تباين الخطأ}}$ وبذلك نحصل على قيمة q المحسوبة ، ثم نقارن هذه القيمة (q المحسوبة) بقيمة q الجدولية المقابلة لدرجات حرية (2 ، درجات حرية تباين الخطأ) عند نفس مستوى دلالة النسبة المئوية (α) الناتجة عن تحليل التباين ، فإذا كانت قيمة q المحسوبة > قيمة q الجدولية دل ذلك على وجود فرق جوهري بين المتواسطين اللذين نقارن بينهما ، أو بين المتواسطات موضوع المقارنة .

ب- طريقة (مدى) شيفيه : *Scheffé Method*

قدم " شيفيه " هذه الطريقة عام ١٩٥٣ ، وهي طريقة أكثر تحفظاً من طريقة " توكي " للمقارنات الثانية ، لكنها أكثر حساسية للمقارنات المركبة ، ويفضل استخدامها للمقارنات غير الثانية ، وللعينات غير المتسلوية ، وللمقارنات بين أي عدد من المتواسطات بعد استخدام تحليل التباين ، لذا تُعد هذه الطريقة إحدى طرق المقارنات البعدية .

وتحدد طريقة "شيفيه" مساحة أكبر من المساحة التي تحددها طريقة "توكى" لقبول الفرض الصفرى ، أى أن القيمة الحرجية التي تحددها طريقة "شيفيه" أكبر من القيمة الحرجية التي تحددها طريقة "توكى" لقبول الفرض الصفرى ، وهذا السبب الذى جعل طريقة "شيفيه" أكثر تحفظاً ، بالإضافة إلى أن خطأ النوع الأول للمقارنة الواحدة فى طريقة "شيفيه" يقل كثيراً عن طريقة "توكى" مما يزيد من قوة طريقة "شيفيه" عن الطرق الأخرى .

ويستخدم الباحث طريقة "توكى" أو طريقة "شيفيه" في حالة ما إذا كان حجم المجموعة أكبر من ١٥ فرداً ، وفي حالة عدم وجود فروق دالة باستخدام طريقة "شيفيه" ، فيجب على الباحث أن يستخدم طريقة "توكى" .

ويحسب الفرق بين أي متrosطين من المعادلة الآتية :

$$f = \frac{(m_1 - m_2)(n_1 \times n_2)}{d \cdot h(n_1 + n_2)}$$

ويمكن أن تأخذ المعادلة السابقة بعد قسمة كل من البسط والمقام على

$(n_1 \times n_2)$ الصورة الآتية :

$$f = \frac{(m_1' - m_2')}{d \cdot h(\frac{1}{n_1} + \frac{1}{n_2})}$$

حيث أن :

m_1, m_2 = متوسطي المجموعتين المطلوب المقارنة بينهما

$d \cdot h$ = تباين الخطأ (التبابن داخل المجموعات)

ونحسب دالة الفرق بين كل متrosطين على حده على النحو الآتى :

- (١) نستخرج من جدول النسبة الفاتية قيمة f "الجدولية المقابلة لدرجات حرية التباين الصغير (المقام)" ، ودرجات حرية التباين الكبير (البسط) ، عند نفس مستوى دالة الفروق الناتجة عن تحليل التباين ، ثم نضرب هذه القيمة $(f) \times$ درجات حرية بين المجموعات (عدد المجموعات - ١) ، وبالتالي نحصل على قيمة (F) الجدولية الجديدة .

(٢) نقلن "ف" المحسوبة بالقيمة الجدولية الجديدة (ك)، فبذا كانت "ف" دل ذلك على وجود فرق دال إحصائياً بين متوسطي المجموعتين ، لصالح المجموعة ذات المتوسط الأكبر .
ويمكن حساب مدى "شيفيه" (R.S) أيضاً في حالة عدم تساوى المجموعات من المعادلة الآتية :

$$(1) \quad \boxed{ف (ك - ١) \times \text{خطا المعياري} = R.S}$$

$$(2) \quad \boxed{\text{خطا المعياري لكل مقارنة} = \frac{\text{تبالن الخطأ}}{ن، +، ن،}}$$

بالتعويض من المعادلة (٢) في المعادلة (١) عن قيمة الخطأ المعياري تحصل على المعادلة الآتية :

$$(3) \quad \boxed{ف (ك - ١) \times \sqrt{\frac{\text{تبالن الخطأ}}{ن، +، ن،}} = R.S}$$

حيث أن :

$$R.S = \text{مدى شيفيه}$$

ف = ف الجدولية المقابلة لدرجات حرية بين المجموعات ، لو درجات حرية البسط (ك - ١) ، ودرجات حرية داخل المجموعات ، لو درجات حرية المقام (ن، +، ن، - ك) ، عند نفس مستوى دالة (ف) الناتجة عن تحليل التبالي المستخدم .

ك = عدد المجموعات ، ن، +، ن، - = عدد الأفراد في كل مجموعة .

وعندما تتساوى أعداد الأفراد في جميع المجموعات (ن، = ن، = ... = ن)

فإن المعادلة (٣) تأخذ الصورة الآتية :

$$(4) \quad \boxed{ف (ك - ١) \times \sqrt{\frac{٢ \times \text{تبالن الخطأ}}{ن}} = R.S}$$

ويصبح الخطأ المعياري لكل المقارنات متساوياً $\frac{٢ \times \text{تبالن الخطأ}}{ن}$

فبذا كان الفرق بين المتوسطين المطلوب المقارنة بينهما \leq مدى شيفيه (R.S) دل ذلك على أن هذا الفرق دال إحصائياً لصالح المتوسط الأكبر .

جـ اختبار أدنى فرق دال : Least Significant Difference Test (LSD)

يُعد اختبار أدنى فرق دال (LSD) الذي اقترحه "فisher" عام ١٩٤٨ أول الطرق الإحصائية لاختبار الفروق بين المقارنات الثنائية بعد إجراء تحليل التباين وحساب النسبة الفائية (ف) الدالة إحصائياً، ويحسب أدنى فرق دال من المعادلات الآتية :

(١) عندما تكون العينات أو المجموعات متساوية :

$$LSD = t \times \sqrt{\frac{2}{n}}$$

حيث أن :

t = ت الجدولية المقابلة لدرجات حرية داخل المجموعات (درجات حرية تباين الخطأ) عند نفس مستوى دلالة النسبة الفائية (ف) الناتجة من تحليل التباين .

$$\therefore u = \sqrt{n} \cdot t = تباين الخطأ$$

$$LSD = t \times \sqrt{\frac{2 \cdot تباين الخطأ}{n}}$$

(٢) عندما تكون العينات أو المجموعات غير متساوية :

$$LSD = t \times \sqrt{\frac{تباين الخطأ}{n_1 + n_2}}$$

ويكون الفرق بين المتوسطين دالاً إحصائياً إذا كانت قيمة هذا الفرق أكبر من قيمة LSD .

٣. تحليل التباين من الدرجات الخام مباشرة :

مثال (١) :

أراد باحث أن يختبر فعالية أربع طرق من طرق التدريس (لعبة الدور ، النندجة ، الإلقاء ، التعلم التعاوني) على أربع مجموعات من تلاميذ الصف الثاني بالمرحلة الإعدادية ، وذلك لمعرفة تأثير هذه الطرق على تحصيل هؤلاء التلاميذ في مادة الرياضيات ، وبعد انتهاء التجربة حصل الباحث على البيانات الآتية :

مجموعه (٤) التعلوانيه	مجموعه (٣) الالقام	مجموعه (٢) التمنجه	مجموعه (١) لعب الدور
٢٠	٤	١٧	٨
١٥	٤	١٦	٩
١٧	٢	١٤	٧
١٧	٢	٩	١٠
١٦	٩	٨	١٢
١٦	١	٨	٩
١٥	٠	٧	٤
٢١	٦	١٢	١٠
١٤	٤	١١	١١
٢٢	٨	١٠	٨

خطوات الحل :

- أ - نكون جدولًا ونسجل فيه مجموع درجات كل مجموعة ومجموع مربعات هذه الدرجات على النحو الآتي :

مجموعه (٤) التعلوانيه ١٠٠ من ١٠٠	مجموعه (٣) الالقام ٢٠ من ٢٠	مجموعه (٢) التمنجه ٢٨٩ من ٢٨٩	مجموعه (١) لعب الدور ٦٤ من ٦٤
٤٠٠	٢٠	١٦	٨
٢٢٥	١٥	١٦	٩
٢٨٩	١٧	٨	٧
٢٨٩	١٧	٨	١٠
٢٦٢	١٦	٨١	١٢
٢٦٢	١٦	٩	١٤٤
٢٦٢	١٦	٧٤	٦
٢٦٢	١٦	٨	٨١
٢٧٥	١٥	٢٥	٦
٤٤١	٢١	٢٣	١٠
١٩٩	٩٨	١٦	١٢١
٤٨٤	٢٢	٦٤	٦٤
٤٠٠	٢٠	٨	٨
٤٠٠ من ١٠٠	٢٠ من ٢٠	٢٨٩ من ٢٨٩	٦٤ من ٦٤
٣٠٦١ =	١٧٣ =	٤٤١ =	٨٢٠ =
		٤٥ =	٨٨ =
		١٣٦٤ =	٨٨ =
		١٣٦٤ =	

ب- مجموع المربعات داخل المجموعات :

نحسب مجموع المربعات داخل كل مجموعة من المعدلات الآتية :

$$\text{مجموع المربعات داخل المجموعة الأولى} = \text{مج- من } ١٠٠ - \frac{(\text{مج- من } ١٠٠)}{٥}$$

$$\frac{(88)}{5} - 820 =$$

$$40,6 = 774,4 - 820 =$$